اتفاق بن غفير ونتنياهو أسقط "ورقة توت" "المنتظرين وهما"!

كتب حسن عصفور/ لا الوقت السياسي، ولا الموقف السياسي القادم مع تولي "الفاشية اليهودية المكثفة" الحكم رسميا في دولة الاحتلال بات متاحا لكثير من "التردد" أو "الاتكالية"، على أمل ظهور "فرج أمريكي" يعرقل الخطر الحقيقي على المشروع الوطني الفلسطيني بكليته.

ما أعلنته وسائل "إعلام عبرية" عن اتفاق طرفين من مكونات "التحالف الفاشي الجديد"، الليكود بزعامة رئيس الحكومة القادمة بنيامين نتنياهو والمستوطن إيتمار بن غفير وكتلته "القوة اليهودية"، يضع حدا فاصلا لكل ما سبق ارتباكا عند "الرسمية الفلسطينية"، فلم يبق لها نفقا للهروب من المفروض ان يكون.

اتفاق "الثنائي الإرهابي" والذي نشرت عناصره يوم الأربعاء 16 نوفمبر 2022، أعلن بوضوح مطلق انهاء "بقايا البقايا" في اتفاق "إعلان المبادئ – أوسلو"، التراجع عن "فك الارتباط" بالضفة (ما عرف بإعادة انتشار قوات الاحتلال وفقا للاتفاق الانتقالي 1995)، والسماح مجددا للمستوطنين بإنشاء المستوطنات فوق أرض فلسطينية باعتبارها "أرض يهودية"، الى جانب تفاصيل أخرى، تسمح بشرعنة عشرات المستوطنات العشوائية، والبدء العملي بضمها الرسمي الى دولة الكيان، وتطوير "القوة الإرهابية" للمستوطنين تسليحا وتنظيما، مع إعادة تقسيم الضفة الغربية وفقا لمصالح المستوطنين، عبر طرق التفافية جديدة.

النص المعلن، والذي تم تسجيله رسميا ليكون ملزما للحكومة القادمة، ليس جرس إنذار فحسب، بل هو حرق كلي لأي ورقة حكمت العلاقة بين الطرفين، ولم يعد الأمر مقتصرا على الإلغاء العملي، وتدمير قواعد ومضمون الاتفاق بين منظمة التحرير وحكومة رابين 1993، بل أصبح إنهاء رسميا له من قبل الحكومة قادمة.

ولأن تعبير "ألم نقل لكم" لا يغير من حال الواقع السياسي شيئا، ولن يعيد ما كان يجب أن يكون في زمن سابق، فالمطلوب الفوري، دون أي تأخير أو تباطئ، قيام الرسمية الفلسطينية بإعلام الأمم المتحدة، واللجنة الرباعية الدولية، والجامعة

العربية، مع التكتلات الإقليمية، أن دولة الكيان الاحتلالي، ألغت بشكل رسمي ما كان اتفاقا، وعليه فإن فلسطين الدولة تعلن:

▪ سحب اعترافها فورا بدولة إسرائيل، والعلاقة القائمة هي صراع بين دولة تحتل أرض دولة أخرى.

▪ اعلان رسمي بتغيير مسمى "السلطة الفلسطينية" الى دولة فلسطين، في مختلف الجوانب، بما فيها تلك التي تتواصل مع مؤسسات دولة الاحتلال ضمن الواقع القائم.

▪ مباشرة، عقد المجلس المركزي الفلسطيني لاتخاذ الخطوات العملية لتطبيق قرارات "فك الارتباط" ضمن جدول زمني مناسب.

▪تشكيل حكومة فلسطينية جديدة ضمن التطور الجديد، تضع من بين أهدافها، اعتبار ان الوضع القائم هو صراع مع الكيان، ومقاومته حق واجب، وستكون أجهزة دولة فلسطين بكل مكوناتها جزء من مواجهة الاحتلال لأرض دولة فلسطين.

▪ اجراء عملية تغيير شاملة في الأجهزة الأمنية، قيادة ورسالة سياسية، لتنتقل من مرحلة "التنسيق" الى مرحلة المواجهة.

▪ تشكيل "مكتب سياسي أمني" لدولة فلسطين يضم ممثلين عن القوى والفصائل الملتزمة بالشرعية الوطنية، بعد فك اي ارتباط لها بأطر خارجية، كي لا تدفع فلسطين ثمنا لذلك الارتباط التي تناقضت في جوهرها مع الوطنية الفلسطينية.

▪الكف عن اللهاث الخادع وراء ما يسمى بـ لقاءات المصالحة"، لأنها باتت خدعة مملة، والذهاب المباشر لتشكيل "المكتب المصغر" لدولة فلسطين، يكون خلية العمل الخاصة بالقضايا الأمنية – السياسية.

▪ الانتهاء الفوري من صياغة دستور دولة فلسطين، لتعريفها وتحديد هويتها.

▪ إعادة صياغة النظام الأساسي لمنظمة التحرير لتحديد دورها ومهامها في مرحلة ما بعد إعلان دولة فلسطين، وتنظيم العلاقة معها وفقا للتطورات الجديدة.

خطوات غالبها ليس مجهولا، ولكنها لم تبدأ عمليا بعد، ولذا الإعلان عنها وممارستها، يجب ان يستبق تشكيل حكومة "الفاشية المكثفة"، لحصارها المبكر ويتنقل الفلسطيني من رد فعل الى فعل مسبق، حماية للمشروع الوطني في مواجهة المشروع التوراتي التهويدي.

عدم الذهاب الى فك الارتباط بدولة الكيان الاحتلالي الاحلالي، والخروج من حالة الارتعاش السياسي الذي طال كثيرا، ليس سوى قوة اسناد للعدوانية الفاشية الجديدة على "الوجودية الفلسطينية" هوية وكيانا وقضية.

ملاحظة: تعامل حكومة حماس مع جريمة حريق مخيم جباليا، كأنها "حادث" كغيره من حوادث يومية، جريمة مضافة للجريمة..خاصة بعدما تبين من اللحظة الأولى عجز وقصور في النجدة المفروضة..أخلاقيا وجب فورا وقف مسؤول الداخلية والدفاع المدني..مسؤولية حرق 21 إنسان جريمة كاملة الأركان ، بدها لجنة وطنية تحقق فيها بعيدا عن "الهوى الحزبي"!

تنويه خاص: وقاحة "السفير الأمريكي اليهودي نيدس" تخطت الممكن، عندما أصر على الذهاب الى مستوطنات، مقامة على أرض دولة فلسطين، لتعزية عوائل إرهابيين مستوطنين قتلوا خلال مواجهة بلدة سلفيت...وقاحة ما كان لازم الرسمية الفلسطينية تصمت عليها..هيك تفاصيل هي الخيط الفاصل بين كرامة وطن أو عكسها.

إعلام نتنياهو "العبري" ..وتسريبات "تحقيق اغتيال الخالد"!

كتب حسن عصفور/ دون التوقف كثيرا عن صحة أو لا صحة ما تقوم بنشره وسائل إعلام حماس وشركائها في بعض مناطق عربية، وهدفها الحقيقي من وراء قيامها بنشر "تسريبات" تم التلاعب بنصوصها لتخدم مصالحها الحزبية الخاصة، وغايتها المستقبلية سياسيا.

ومع أن الشخصية التي كانت تشرف على تلك "التحقيقات"، أعلن في بيان رسمي، ان ما ينشر بعضه صحيح وبعضه مزور وبعضه تلفيق كامل، لكن حماس وبعض أنصارها في وسائل عربية وإخوانجية أخرى، تنشر دون ان تدير بالا لأقوال توفيق الطيراوي، وكأن الفضيحة التي أشار لها لا تصيبهم ببعض "خجل شخصي أو مهني"، لأن الهدف التشويهي هو الأساس فيما يذهبون.

ولكن المفارقة التي كانت يجب أن تكون "جرس تنبيه" لناشري "تسريبات التلفيق"، عندما بدأ الإعلام العبري بإعادة ما ينشرون، خاصة الإعلام المنحاز كليا الى "التحالف الفاشي المستحدث" في إسرائيل، والفائز بأغلبية برلمانية وذاهب الى تشكيل حكومة برئاسة نتنياهو، العدو الأكبر للخالد المؤسس ياسر عرفات.

أن تذهب حماس لاستخدام "تسريبات التلفيق" لتشويه حركة فتح أولا، والرسمية الفلسطينية ثانيا، فهي ليس حبا في الخالد، ولا بحثا عن حقيقة، فالحقيقة أصلا لا يجوز أن تكون محل تحقيق، ولجنة ما كان لها أن تكون بتلك "الطريقة السائدة"، لكن حماس تعمل بكل السبل الى خلط البرنامج الوطني الفلسطيني، من جدول أعمال مواجهة مع عدو، والتي لا تمثل أي حضور بها، فهي الغائب الصريح عنها، مكتفية ببيانات مواجهة من نوع جديد- ولذا تعمل على فتح معركة جانبية على حساب المعركة الأم، خدمة لطرف ما انتظارا لثمن ما.

ولأن العدو القومي، بأجهزته الأمنية مختلفة الأذرع ترى أن "عملية نشر التسريبات" تمثل "عنوانا مثيرا لغالبية أهل فلسطين، خاصة تعلقها بالمؤسس الخالد الشهيد ياسر عرفات، في ذكرى اغتياله، ولأنها الطرف المتهم الأول في الاغتيال من خلال الفاشي شارون رئيس حكومة الكيان العنصري خلال حصار أبو عمار، فباتت لها مصلحة مباشرة فيما تقوم به "وسائل إعلام حماس والإخوان"، وبعض إعلام قطري، فتعيد نشره، وكأنها "طرف محايد"، مع ترك مساحة لدس سمومها السياسية في رواية منشورة من غيرهم، وبالتحديد من "عدو منظمة التحرير والرسمية الفلسطينية" والباحث عن "السلطة بأي ثمن وطريقة".

الإعلام العبري، وخاصة المنحاز كليا الى "التحالف الفاشي المستحدث"، والحاكم الجديد نتنياهو، سيعمل على أن تصبح المعركة الرئيسية إعلاميا – سياسيا ما

تنشره تلك الوسائل، ولوي عنق الحقيقة بتحويل المعركة عن صراع لإنهاء الوجود الاحتلالي الاحلالي، وخاصة بعد قرار اللجنة الدائمة بالذهاب الى محكمة العدل الدولية، حيث سيصبح الكيان برمته تحت طائلة الاتهام والمطاردة، الى "تشويق التسريبات".

استخدام الإعلام العبري، وخاصة إعلام "تحالف نتنياهو الفاشي" للتسريبات بعض من المخطط القادم لمحاولة تصدير "أزمات داخلية" فلسطينية، وتوسيع دائرة نشر "الفتنة السياسية"، وصناعة أدوات بكل السبل لتخدم مشروعها وتحاصر "الرسمية الفلسطينية"، وتربكها بدل من الاستمرار في معركة "مطاردة الكيان الفاشي" الى محاولة الدفاع عما تتهم به، لإبعاد الانحياز الشعبي الفلسطيني عن معركة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية نحو فك الارتباط مع دولة العدو القومي.

وكي لا تسقط "الرسمية الفلسطينية" في فخ " إعلام التحالف الفاشي" ومساعديه محليا، فعليها أن تطلب من الطيراوي وعبر تلفزيون فلسطين الحديث المباشر حول "جريمة التسريبات" والغاية منها، وأن يتوقف عن الحديث الى الإعلام العبري، كونه يسقط في "فخه" المراد.

بالتأكيد، لا يجب أن تمثل تلك "الحملة المشبوهة وطنيا" أي عامل معرقل للمخطط الفلسطيني بالذهاب نحو محكمة العدل الدولية، ومحاسبة دولة الاحتلال عن كل جرائم حربها ومجازرها واحتلالها وعنصريتها في فلسطين.

من المهم العمل على حصار "مناورة التسريبات السامة" من قبل الرسمية الفلسطينية، دون ارتباك أو ارتعاش تصيب الهدف المركزي وطنيا في هذه الفترة، لحصار العدو الوطني العام.

ملاحظة: شهادة استماع لجنة من الجنائية الدولية لأهل الصحفية شيرين أبو عاقلة المغتالة بيد الفاشية اليهودية، مرت دون ضجيج إعلامي...معقول ما سمعوا عنها أو مش فاضيين لها...ما في "أسرار" بتطول لتنعرف..إطمئنوا اللي مشجعكم حيكي كل شي وقريبا مثل ما بلش يحكي كيف "صنعكم"!

تنويه خاص: تصويت 165 دولة لصالح قرار يتعلق بعمليات "الأونروا" في اللجنة الرابعة للأمم المتحدة كانت انتصار سياسي كبير..لكنه تاه بين قرار ماهية الاحتلال وإعلام التسريبات..قرار مفرح بصفعه الأمريكان وتحالف الفاشيين اليهود في الكيان!

"التطبيع العربي لتركيع الفلسطيني"..سياسة "الفاشية الجديدة" في إسرائيل!

كتب حسن عصفور/ بعد انتهاء قمة الجزائر يوم 2 نوفمبر 2022، وصدور بيان أعاد لفلسطين مكانتها المركزية "لغويا"، ولما عرف بـ "مبادرة السلام العربية" حضورها، وللقدس قدسية منعشة الروح الوطنية، كان الاعتقاد أن هناك "خارطة طريق" تغييرية قادمة، خاصة وأن دولة الكيان العنصري متجهة نحو جديد سياسي.

وبلا شك، أن "إعلان الجزائر" بلغته عكس حرارة حب البلد المضيف على ما يبدو، أكثر من واقع البعض المشارك، والذي تعامل مع نصوص الإعلان بأنها "كلمات ورقية"، لن تلحق بهم ضررا ما دام الكل ذاهب بعد المغادرة الى مسار لا علاقة له بما جاء في البيان الختامي العام.

وأيام فقط بعد قمة "2 نوفمبر" التاريخ المرتبك بين "المشؤومية البلفورية" و"التحررية الجزائرية"، جرت انتخابات دولة الاحتلال الاحلالي لتنجب أول تحالف "للفاشية الجديدة" حاكما، والقوى المقررة به هي منظمات إرهابية رسمية استيطانية، يقودها أشخاص كارهي للعرب وليس لفلسطين فقط، تحالف أعلن رئيسه نتنياهو، وقبل التكليف الرسمي، انه يهدف الى الاستمرار بـ "التطبيع مع العرب" على حساب "الفلسطينيين".

ويبدو أن تصريحات رئيس "التحالف الفاشي الجديد" رئيس حكومة الكيان القادم نتنياهو، لم تكن ناطقة من هوى خاص، بل هي مستندة الى ملف معلومات أمنية شاملة، بأن "فلسطين ستبقى قضية مركزية" على ورق القيادات العربية، فيما يذهب بعضهم الى "مركزية التطبيع" مع الكيان، أي كانت حكومته، فلا يثيرهم

أن إرهابي قاتل يصبح رئيسا لحكومة أو وزيرا أو صاحب قرار تهويد أرض القدس حرما وساحة ومدينة.

بعد اعلان فوز "التحالف الفاشي الجديد"، أعلنت دولا عربية شاركت في صياغة "إعلان الجزائر" الأخير، بأن العلاقة مع دولة العنصرية والاحتلال "ثابتة" و"استراتيجية"، أي كانت حكومتها، فيما سارع البعض بتوقيع اتفاقات "أمنية واسعة" مع تلك الحكومة القادمة.

ليس جديدا مثل هذا "الطعن العام" فسبق في قمة بيروت 2002، والتي خصصت لمناقشة ما عرف لاحقا باسم "مبادرة السلام العربية"، التي تم هندستها فعليا لتسويق مبادرة بوش الابن، منعت تلك القمة، أن يخاطبها الخالد المؤسس ياسر عرفات من قلب حصاره، بعدما رفض "البعض الكاذب" ان ذلك سيكون تطبيعا هوائيا"، فيما كانت غرفهم الخاصة تستقبل عتاة الصهاينة أمريكان ومن الكيان.

ولكي، لا ترهق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورئاسة القمة الجزائر ذاتها، والعمل على كيفية إيجاد آلية تنفيذ تلك القرارات أولى لها أن تفكر بآلية عمل مع البعض العربي، الذي حقا يرى فلسطين قضية قومية وإن شابها شائب، وليس قضية استخدامية لتغطية على "العيب الخاص"، الذي بات حاضرهم السياسي، لمساعدة تمرير عضوية فلسطين كاملة في الأمم المتحدة وتشكيل قوات حماية دولية بعد "فوز الفاشية الجديدة".

وبعيدا عن التبريرات المملة والسخيفة، ان الوضع الانقسامي الفلسطيني سببا لما وصل اليه حال البعض العربي هروبا من التزام، يجب أن تعيد "الرسمية الفلسطينية" حسابها السياسي ولا تقف صامتة عند هذا الطرف الذي تخلى صراحة، وتناكف غيره لأنه لا يفتح لها "مصلحة خاصة"، آن أوان إعادة رسم مسطرة واحدة للتقييم السياسي من التدهور العربي العام نحو فلسطين.

بعد تصريحات رئيس "التحالف الفاشي الجديد" نتنياهو، بأنه لا مكانة لدولة فلسطينية ذات سيادة، وأن السيادة – السيطرة الأمنية على أرض فلسطين من النهر الى البحر لكيانهم، لم يعد ممكنا بقاء الحركة الرسمية ذاتها، خاصة وانه يحاول "استخدام التطبيع العربي لتركيع الفلسطيني"، كما قالها صراحة وبلا أي خجل أو مناورة.

استمرار "الرسمية الفلسطينية" بعد تصريحات "الحاكم الفاشي الجديد" نتنياهو، بذات المسار سيمنح الآخرين فرصة استغلال البعض العربي للمضي قدما، نحو تعزيز كل ما هو "بديل ممكن" فلسطينيا، وستعود الى المشهد لعبة العربي مع الفلسطيني في زمن الثورة وبدايات تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد اتفاق "إعلان المبادئ – أوسلو 1993".

تصريحات "الحاكم الفاشي الجديد" نتنياهو حول استخدام "التطبيع العربي لتركيع الفلسطيني"، هو مضمون الرسالة الإسرائيلية الجديدة الى فلسطين، شعبا وممثلين، بأن الاعتماد على البيانات الورقية العربية، أو "وعود عربية" ليس سوى وهم سياسي كبير.

تصريحات "الحاكم الفاشي الجديد" نتنياهو باستخدام "التطبيع العربي" لـ "تركيع الفلسطيني" جرس إنذار مبكر جدا لـ "الرسمية الفلسطينية"، إما الحراك للفعل صفعا لهم، او انتظروا "تحركيكم صفعا"..ولا ثالث بينهما.

ملاحظة: كان "مثيرا للقرف الوطني" غياب الحشد الشعبي العام، وكذا مسميات الفصائل الحزبية عن تشييع المناضلة فاطمة برناوي...غياب أكد انهم غايبين "فيلة وطنية" وفي مقدمتهم أعضاء "فتح"...فاطمة عادت تدفن في أرض غزة انتظارا لنقلها الى قدسها يوما..فلا تحتاج تكريما من فاقدي كرامتهم الوطنية.

تنويه خاص: الإرهابي سموترتيش ومن داخل "كنسيت الكيان" قال أن الشاباك من قتل رابين...فأثار غضبهم ولهيك بلشوا فتح صفحته وبينوه يرقص طربا يوم الاغتيال وقبله..شكلهم "القتلة" اختلفوا فيما بينهم ..هيك ببين الصحيح..يا كريم!

"الفاشية المكثفة" تنتصر في انتخابات إسرائيل!

كتب حسن عصفور/ ربما لم تكن "مفاجأة مدوية" تلك النتائج الأولية التي أنتجتها انتخابات دولة الاحتلال الاحلالي، بصعود صاروخي لتكتل "الفاشية المكثفة"، والتي جمعت بين "الفاشيين المتدينين"، الذين حصدوا قوة مضافة من زيادة عدد "التكتل الإرهابي الاستيطاني"، و"الفاشيين العلمانيين" ورمزهم الأبرز بيبي

نتنياهو، الذي عاد بعدما كان على وشك الانتهاء الكامل من المشهد السياسي العالم.

انتصار "الفاشية المكثفة" في انتخابات الكيان العنصري، هو نتاج طبيعي جدا لمسار اغتيال رئيس حكومة إسرائيل اسحق رابين بيد الفاشي اليهودي إيغال عامير، بعدما قام الليكود وتحالفه بأوسع حملة كراهية وتغذية الفكر الإرهابي، أوصل الى تلك النتيجة، التي يمكن اعتبارها نقط الفصل المركزية في الانتقال من واقع الى آخر، ورسالة مبكرة لقدوم "الفاشية" حكما.

انتصار "الفاشية المكثفة"، أكد أن الاستيطان لم يكن خطرا على أرض فلسطين فحسب، بل هو مركز لإنتاج "مجموعات فاشية مستحدثة"، مثلت خطرا مباشرا على الكيان ذاته، فأفرزت طرفا لم يكن ضمن الحسابات السابقة، ليصبح القوة الثالثة رسميا، وعبر صندوق "ديمقراطي"، ما يؤكد أن استخدام تلك "الفرق الإرهابية" ضد الشعب الفلسطيني سيكون ذاته مهددا لمن حاول استخدامه.

انتصار" الفاشية المكثفة"، المقدمة الأولى لفتح مخاطر ولادة "حرب أهلية" في داخل الكيان العنصري، والتي أشار لها قيادات أمنية بارزة، كرئيس الشاباك الأسبق يوفال ديسكن ورئيس أركان جيش الاحتلال الأسبق حالوتس، فتحدثا بلغة واضحة ومباشرة، أن انتصار القوى الفاشية المكثفة يمثل خطرا للحرب الأهلية.

وذهب أحد أعضاء الكنيست السابقين من حزب "هناك مستقبل" آري بن باراك، حزب رئيس الحكومة القائمة لابيد، الى مقارنة حساسة جدا لليهود، لكن الخطر القادم كان أقوى من تلك، عندما أشار الى "هتلر" وحزبه النازي جاءا الى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية، في مقارنة بالغة الاختصار لوصف تلك المجموعات بتماثلها مع "الفاشية القديمة".

انتصار "الفاشية المكثفة"، يحمل رسالة أن الخطر القادم بسرعة لن يمنع رؤية بن غفير رئيسا لحكومة قادمة في دولة الكيان، تكرارا لمشهد "الانقلاب التصويتي التاريخي" عام 1977 يوم فاز الليكود برئاسة بيغن، ليزيح حزب العمل من المشهد لأول مرة منذ 1948.

انتصار "الفاشية المكثفة"، صفعة مباشرة لنزعة "الفردانية العصوبية" التي حكمت ممثلي القوى العربية في داخل الكيان، فبعد أن كانت تمثل ثقلا هاما بـ 15 نائبا، باتت مشتتة تبحث الخلاص والبقاء، في مشهد يفرض ضرورة مراجعة جذرية لسلوك تلك الأطراف.

انتصار "الفاشية المكثفة"، رسالة النهاية لمرحلة الانتظار الطويل لمسار سياسي وصناعة سلام، مع "أعداء السلام"، وهي النتيجة الحتمية لمسار يوم 4 نوفمبر 1995، والذي رفض البعض التفكير الحقيقي بجوهر تلك العملية الإرهابية، والتي رسمت ملامح "القادم السياسي" لدولة الكيان.

انتصار "الفاشية المكثفة"، يجب أن يكون الانطلاقة الفورية لـ "الرسمية الفلسطينية" بالذهاب نحو تطبيق مضمون خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة يوم 13 سبتمبر 2022،

بعيدا عن "الذرائعية" التي حاول البعض تسويقها، وخاصة الإدارة الأمريكية التي لعبت الدور الرئيسي المعرقل لتطبيق خطوات "فك الارتباط"، بكونها قد تخدم قوى "الفاشية الصاعدة"، وتلك مسألة رغم انها مكذبة واضحة، لكنها نجحت في التعطيل.

وكي لا تتكرر المناورات الأمريكية التي بدأت منذ عام 1996، بعد فوز نتنياهو، لمنع الفلسطينيين من الذهاب خطوات عملية ردا عل فوز "أعداء السلام"، لا يجب المضي بالاستماع لهم.

انتصار "الفاشية المكثفة"، رسالة الى الأشقاء العرب، بعيدا عن "الاشتباك السياسي" الذي أنتجته اتفاقات التطبيع الخاصة، فالحكم القادم في دولة الكيان، لن يكون خطرا على الفلسطيني، و"تكتل بن غفير - سموتريتش"، الهتاف الأول لهم بعد ظهور العينة الأولى كان "الموت للعرب"، وليس للفلسطيني، ولذا دون عقاب عربي حقيقي للطغمة الفاشية القادمة، فسيدق خطر الفاشيين أبواب بلاد العرب.

ولكن، هل نقول ان انتصار "الفاشية المكثفة"، كما قال الأجداد في أمثالهم الفطرية، "رب ضارة نافعة"..تلك ما تستحق قراءة من جوانب أخرى.

ملاحظة: كان أفضل لفلسطين لو تماثل الرئيس محمود عباس بـ"السنة العرفاتية"، بأن يكون الوفد الرسمي "وحدويا"..خسارة حتى الشغلات الصغيرة صرنا "ساقطين فيها".

تنويه خاص: ما حدث من أمن حماس مع الأسير الجعفراوي بتشريط اطلاق سراحه نشر اعتذار عما نشر، مؤشر أن "الترهيب هو الحل" لوقف حركة غضب متنامية من أهل القطاع..ومع هيك لا تأمنوا صمت "الغزازوة أبدا!

القرار الظالم تاريخيا..هل يصبح بوابة عبور الفلسطيني نحو معادله سياسية جديدة!

كتب حسن عصفور/ كما اليوم حدث أول تصويت دولي لمصادرة جزء من أرض فلسطين التاريخية لصالح إقامة دولة "يهودية" عام 1947، ما عرف بقرار التقسيم، منح 57.7 % من مساحة الوطن التاريخي للغزاة، فيما ما تبقى لأهلها الشرعيين.

وجاء رفض القيادة الرسمية الفلسطينية في حينه منطقيا جدا، بحكم "الظلم التاريخي" الذي تضمنه ذلك القرار المؤدي الى التقسيم الأول لفلسطين بين 3 حالات، دولة عربية وأخرى يهودية، وكيان خاص تحت إشراف دولي للقدس وبيت لحم، قرارا عكس اكراها غير مسبوق لشعب وحق.

ولكن، رغم ظلم القرار وما تضمنه من منح غالبية أرض فلسطين لأقلية يهودية استيطانية، كان غياب قراءة التطورات المحلية دوليا وإقليميا، من قبل القيادة الرسمية الفلسطينية، في كيفية التعامل الموضوعي مع "الرفض"، جاء مكملا للظلم ذاته، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهزيمة الفاشية الألمانية، والتي استندت لها بدعم مسبق.

غياب الرؤية الاستراتيجية في التعامل "التكتيكي" مع القرار الظالم، أكمل معادلة الظلم التاريخي بتشريد غالبية أهل فلسطين بعد احتلالها، بغطاء "حرب" أدت الى أوسع عملية تهجير للشعب الفلسطيني واحتلال نصف أرض دولة فلسطين وفق القرار، والأكثر كارثية تقسيم بقايا المقسم منه بين ضفة وقطاع غزة واحتلال غالبية القدس.

دروس التاريخ من رفض قرار "الظلم التاريخي"، ليس هدفا للنيل من قيادة رأت ضمن رؤيتها جانبا مظلما، لكنها لم تتمكن من رؤية ما هو الأكثر ظلاما نتاج موقفها، والذي حكمته فقدان قراءة نتاج الحرب العالمية الثانية، وخاصة كيف أن الحركة الصهيونية، ومعها "الثالوث الاستعماري" أمريكا، بريطانيا وفرنسا، وتعاطف سياسي من قبل الاتحاد السوفيتي مع ما عرف بمسألة "الهولوكوست"، لتبرير "التعاطف" مع اليهود ضحايا النازية الألمانية، مقابل استخدام علاقة الرسمية الفلسطينية ببرلين كشكل من اشكال التمرير.

"الرفض التاريخي" للقرار تحول موضوعيا الى "نكبة تاريخية" مغلفة بكلام عاطفي، ساد زمنا طويلا، بأنهم لم يتنازلوا، رغم نتائج ذلك تشريدا واحتلالا ومصادرة للتمثيل، بحيث أصبحت وكالة غوث اللاجئين "عنوانا" جديدا لغالبية المهجرين قهرا من أرضهم.

منطق رفض عاطفي كان دوما بوابة استخدامية من قبل التحالف المعادي للشعب الفلسطيني، الى أن برزت "قيادة تاريخية" فجرت ثورة معاصرة، سريعا رسمت رؤيتها الاستراتيجية وفقا لقراءة معاكسة للقيادة الرسمية السابقة، عندما أعلن الخالد المؤسس ياسر عرفات من منصة الأمم المتحدة، التي منحت أول ممثل لفلسطين كلمة أمامها عام 1974 منذ نكبتها الأولى 1948، ونكبتها الثانية باحتلال "بقايا المقسم" عام 1967، ليعلن رفع راية سلام وبندقية ضمن رؤية مرحلية.

معادلة جديدة رسمتها قيادة الثورة المعاصرة، راية سلام وبندقية في آن، ترتفع واحدة على أخرى حسب مسار أحداث الصراع، فرضت تغييرا جذريا في العلاقة الدولية للتمثيل الفلسطيني، وأعادت صوابا اختفى منذ العام 1948،

وتقاسم التمثيل أطراف عربية (مصر، والأردن) وثالثهم وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الأونروا.

ومع "المعادلة الاستراتيجية الجديدة" للثورة، بدأ فتح النقاش حول عدم تنفيذ قرار التقسيم 181 الظالم، بعيدا عن رفض الرسمية الفلسطيني، كونه قرار دولي كان له أن يتم تطبيقه بقوة القانون، لو أن الأمر متربط بتحقيق بعض من "حق غائب".

"المعادلة السياسية الجديدة" لقيادة الثورة الفلسطينية المعاصرة أدت الى توقيع أول اتفاق بين طرفي الصراع المباشرين فوق أرض فلسطين التاريخية سبتمبر 1993، (اعلان المبادئ – أوسلو) وضع حجر أساس لبناء دولة فلسطين فوق بعض أرض فلسطين، (السلطة الوطنية الفلسطينية)، والتي شكلت اختراقا جوهريا للنظرية التوراتية المغلفة بكذب استراتيجي للحركة الصهيونية حول موقف الفلسطيني من السلام والشرعية الدولية.

ودون بحث تفاصيل ما حدث بين توقيع اتفاق 1993 وحتى ساعته، فالتطورات جميعها كشفت أن دولة الكيان هي دون غيرها من يقف "عقبة أمام تنفيذ الشرعية الدولية"، بكل ما أنتجه الجمعية والمجلس، وتفرض مشروعها الاستعماري الاستيطاني، تهويدا بالقوة العسكرية، وعبر رؤية "فاشية مستحدثة"، باتت تفرض تغييرا جوهريا في مسار المعادلة الفلسطينية، والتي اغتالتها الحركة الصهيونية وحكوماتها الفاشية المتعاقبة منذ عام 1996.

بات لزاما، على الرسمية الفلسطينية أن تعيد الاعتبار لقرار 181 بكل تفاصيله كقاعدة سياسية للمعادلة القادمة في علاقتها مع دولة الكيان، خاصة وانه لم يصدر قرارا دوليا رسميا بإلغاء ذلك القرار ومضمونه، ليصبح هو قاعدة لقيام دولة فلسطين وعاصمتها، مع ضرورة بحث آليات التنفيذ وفق "الشرعية الدولية".

اعلان الرسمية الفلسطينية في ذكرى القرار الظالم تاريخيا والمظلوم تنفيذا بفعل التحالف الغربي الإمبريالي مع الحركة الصهيونية وفاشيتها الدينية الجديدة، حق سياسي مشروع، منتهية من "آثار" اتفاقية اعلان المبادئ – أوسلو، خاصة أن

الاتفاق لم يتحول لقرار دولي خلافا لقرار التقسيم 181، والذي لا زال ساريا شرعا، وعدم تنفيذه لا يعني بطلانه.

تطوير مضمون "المعادلة السياسية الفلسطينية" انطلاقا من قرار 181، خطوة تحصينية للموقف الوطني مع حكم "الفاشية الدينية اليهودية"، وخاصة أن الرئيس محمود عباس تطرق الى ذلك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر 2022.

صياغة "المعادلة السياسية الجديدة" فلسطينيا انطلاقا من قرار 181، بوابة العبور نحو اعلان دولة فلسطين، التي تنتظر قرار تحررها من "سجن الارتعاش الرسمي" منذ العام 2012، وخلاصا شرعيا من "آثار" اتفاق اعلان المبادئ المغتال صهيونيا.

ملاحظة: صباح يوم التضامن العالمي مع شعب فلسطين، الذي جاء تعويضا معنويا عن سرقة نصف ما قررته المنظومة العالمية لدولة فلسطين، تقوم "فاشية اليهود" بإعدام ثلاثة فتية بينهم شقيقان...صباح "الثلاثاء الأحمر".. يجب أن يكون قاطرة لمسار أحمر.. سياسيا وكفاحيا يا قيادة!

تنويه خاص: كما اليوم 29 نوفمبر 2010، غادرنا الصديق الشخصي والإنساني.."أبو منيف" (عبدالله الحوراني)..شخصية كانت كوكتيلا فريدا من السياسي والمثقف..والذي بات عملة نادرة في عالم "التيك توك" السياسي ..أبو منيف حالة مركبة من عشق وطني وواقعية فريدة...سلاما لك فرحيلك لم يغيبك ابدا!

القلق "الأميركي – الشاباكي" على "مصير" السلطة الفلسطينية..مكذبة متحركة!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، خرج رئيس الجهاز الأمني في دولة الكيان العنصري (الشاباك)، ليعلن أنه حذر رئيس التحالف الحكومة القادم لدولة الكيان نتنياهو، من خطر "انهيار السلطة الفلسطينية"، مضيفا وفقا لما نقلته وسائل إعلام

عبرية عنه يوم الجمعة 18 نوفمبر، أن ذلك قد يفتح باب مواجهة متسعة، تعيد ما كان خلال المواجهة الوطنية الكبرى 2000 – 2004 بقيادة الخالد المؤسس ياسر عرفات.

وفي أقل من 24 ساعة، سربت واشنطن الى الإعلام العبري، بان ممثلها هادي عمرو، نقل رسالة "قلق أمريكي" على مستقبل السلطة، وحذرت من انهيارها، داعية الى قيام حكومة الكيان الى اتخاذ خطوات "تعزيزية" لمنع الانهيار العام.

والحقيقة، ان الشاباك، الجهاز الأمني المسؤول الأول في دولة الكيان، عن كل جرائم الحرب المتواصل، فهو من يقدم المعلومات التفصيلية لأجهزة الحكومة الأخرى للتنفيذ لا أكثر، هو الجهاز المسؤول عن كل ما يتعلق بمحاصرة الفلسطيني، ضفة وقدس وقطاع غزة.

وكان العام 2022 هو الأكثر إجراما وعمليات قتل واعدام للفلسطينيين، وغالبها تمت بعلم كامل من جهاز الشاباك، ولكن الحذر المفاجئ، يبدو مقدمة لتحذير نتنياهو من مخاطر تعيين الإرهابي سموتريتش وزيرا لجيش دولة الاحتلال الاحلالي، لحسابات داخلية، بعيدا عن الفلسطينيين، لكن المناورة تذهب الى ذلك، رغم ان فترة حكومة "الثلاثي ونصف"، بينت لابيد غانتس وعباس، كانت هي الأكثر تجاهلا وردحا سياسيا للسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس.

فهي لم تكتف بعدم الاتصال به سياسيا، بل فتحت باب النار الإعلامية شخصيا وسياسيا عليه، وحصرت العلاقة معه في نفق أمني لا أكثر، بل أن رئيسي حكومة التناوب، بينيت ولابيد، أعلنا انهما لن يتواصلا مع "رئيس فاسد لا يمثل شعبه"، وعملت بكل السبل على حصار السلطة وكسر أقدامها مع كل محاولة سياسية لتعزيز مكانتها دوليا.

مقابل ذلك، عقدت حكومة "الثلاثي ونصف" صفقة كبرى مع حركة حماس، لتعزيز سلطتها وحكمها الانفصالي في قطاع غزة، وفقا لما أعلنه لابيد ورئيس أركان جيش الكيان، عبر أشكال مختلفة، وقنوات غير معلنة.

وجاء التحذير ألأمريكي الغريب جدا من انهيار السلطة الفلسطينية، ليكشف أن جوهره لا صلة له بالفلسطينيين، بل خوفا مما سيكون "تحالفا حكوميا" يمثل هلعا

أمنيا وحرجا سياسيا لإدارة بايدن خلال الفترة النصفية المتبقية، وهي تحاول استخدام "التحذير" لغاية غير غايتها الكلامية.

الغريب، ان تلك الإدارة المتباكية على "السلطة الفلسطينية" وتدق باب الخوف والقلق، لم تقدم خطوة واحدة لتعزيز مكانتها، لم تنفذ وعدا واحدا مما وعدته لها، بل أنها قادت أكبر حملة تهديد لفلسطين في المؤسسات الدولية، كلما حاولت أن تذهب لتعزيز مكانة دولة فلسطين، وتولت نيابة عن الكيان العنصري، عرقلة الكثير من جهود تعزيز المكانة سياسيا، وآخرها ما حدث في اللجنة الرابعة الدائمة في الأمم المتحدة، حول الذهاب لمحكمة لاهاي لتحديد ماهية الاحتلال.

إدارة بايدن، لم تتمكن من فتح قنصلية في القدس الشرقية، فيما عززت سفارتها بالقدس الغربية رغم التناقض الكامل مع قرارات الشرعية الدولية، وهي التي وقفت صامتة امام "نمو الاستيطان وشرعنته، واتسعت قواه الإرهابية نشاطا إجراميا ضد الفلسطينيين، فيما سارع سفيرها للتباكي بين أحضان "عائلات استيطانية" بعد مقتل 3 منهم ارتكبوا جريمة حرب بإعدام فلسطيني أعزل.

الحقيقة الغائبة عن رسائل الشاباك والإدارة الأمريكية، انها محاولات عملية لحصار موقف دولة فلسطين، من استكمال خطوات "فك الارتباط" مع دولة الاحتلال، والمضي قدما نحو انتقال مكانة فلسطين الدولية لتصبح عضوا كاملا في الأمم المتحدة، والذهاب نحو المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك الطلب بوضع خريطة طريق أممية ملزمة لإنهاء الاحتلال لأرض فلسطين.

الشاباك يستبق القرارات السياسية الفلسطينية بحرص كاذب، فيما بدأت حسابات الخوف من انفجار "غضب عام" لن تتمكن دولة الاحتلال الهروب من أثره السياسي دوليا، خاصة بعدما اعتقدت المؤسسة الأمنية في دولة الكيان، انها كسرت العامود الفقري للفعل الثوري الفلسطيني منذ عام 2005، ورسخت بقوة قواعد الانقلاب – الانفصال في قطاع غزة تحت حكم حماس.

الأمر الأهم من "القلق الأميركي – الشاباكي"، هو ما سيكون من رد فلسطيني رسمي، هل ستبقى في دائرة الانتظار، كما طالبت أمريكا والشاباك، أم تحدث انطلاقة سياسية شاملة تفرض حضورا كفاحيا بدلا من انتظارا مستجديا.

ملاحظة: تتجاهل وكالة "وفا" والإعلام الرسمي الفلسطيني وصول الرئيس محمود عباس الى قطر لحضور افتتاح كأس العالم، كما غيره من بعض القادة..تجاهل فتح باب "النميمة" حول الوفد المرافق للرئيس...طبعا أهم نميمة كانت من وكالة أمريكية..ليش الاستهبال وكأنه السفر "سر نووي" ..الغباء موهبة صار.

تنويه خاص: منيح أنه تحالف الثلاثي ونصف في الكيان العنصري سقط في الانتخابات..بلشوا الحكي ضد المستوطنين في الخليل وعنفهم ضد الفلسطينيين...تجارة بس مقبولة ما دامها بتفضح الإرهابيين.

أمريكا وأوروبا.. معايير" الإرهاب" وحكومة "الرباعي الفاشي" في إسرائيل!

كتب حسن عصفور/ من المفارقات السياسية، ان الولايات المتحدة، التي تلتقي بشكل دائم بممثلي "الرسمية الفلسطينية" في واشنطن والضفة، وزيارة الرئيس الأمريكي بايدن مدينة بيت لحم واللقاء مع الرئيس محمود عباس وفريقه، لا تزال تورد منظمة التحرير الفلسطينية على "قائمة الإرهاب"، وهي من حضن توقيع أول اتفاق رسمي فلسطيني أمريكي (إعلان المبادئ – أوسلو) 1993 في حديقة البيت الأبيض، دون تفسير قانوني – سياسي لتلك الخطوة، سوى انها سلاح أسود دون قيود.

أمريكا، فرضت بالإكراه والتهديد على الرئيس محمود عباس إجراء انتخابات غير قانونية عام 2006، فقط لتضمن دخول حركة حماس الى المجلس التشريعي ربحها، بعدما تأكدت يقينا نتاج حرب تدمير السلطة الوطنية واغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، التي قادتها "الفاشية العلمانية اليهودية" بقيادة "الثنائي براك – شاورن"، وحصار مالي شامل أفقر الموازنة، ترتب عليه فقدان القدرة على دفع رواتب الأجهزة المدنية والأمنية، ما استغلته حماس جيدا، لتضمن حضورا فاق واقعها التمثيلي فحصدت أغلبية فردية في الانتخابات، كانت المقدمة الأولى لقيادة "انقلاب أسود" يونيو 2007.

ولكن، وبعدما ضمنت أمريكا تحقيق الهدف من الانتخابات بزرع بذرة الانقسام الوطني التمثيلي، لم تتعامل بشكل علني مع حماس الفائزة بالانتخابات التي صممتها واشنطن وتل أبيب، بل أنها تعتبر الحركة الإسلاموية حركة "إرهابية"، توافقا مع موقف حكومات تل أبيب، رغم انها تدعم علانية بالمال وكل أشكال التعزيز "الحكم الانفصالي" في قطاع غزة، وتوفر له مقومات الاستمرار السياسي كوظيفة محددة لتكريس الانقسام التمثيلي، والاستخدام الوظيفي.

والحديث هنا عن طرفي "حكم" في بقايا الوطن، أمريكا تعاملت مع مؤسساته المنتخبة، ولن يتم التطرق الى مختلف التصنيف الفصائلي، بل من تم انتخابه رسميا بدعم وتشجيع أمريكي – إسرائيلي صريح.

الولايات المتحدة تعتبر ممثلي الحكم في فلسطين، أطرافا إرهابية، رغم انهما منتخبان شرعيان، كما تتعامل مع "حزب الله" في لبنان، وفق لرغبات نفوذ لا يرى حسابا سوى خدمة دولة الكيان، بصفتها رأس حربة تنفيذي احتياطي للمشروع الإمبريالي العام.

وبعد نجاح ممثلين علنيين لقوى "فاشية يهودية دينية"، وفق تعريف غالبية سكان دولة الكيان وبعض يهود أمريكا وأوروبا، ووفقا للتفاهمات الجارية سيتم تشكيل "حكومة الكيان" من ممثلي تلك التنظيمات لتصبح ممثلة رسميا، وليس فقط قوة برلمانية يمكن التهرب من تصنيفها.

وبعد تشكيل حكومة "الرباعي الفاشي" بقيادة نتنياهو، ومشاركة بن غفير – سموتريتش ودرعي، هل ستطبق أمريكا معاييرها الخاصة لـ "الإرهاب" على تلك التشكيلة الحكومية، وتضع حدودا فاصلة، وتعلنها حركات "إرهابية"، ام انها ستبحث طرقا التفافية للهروب من تصنيف التعريف الإرهابي الصريح على بن غفير وحركته وسموتريتش وفصيله، في داخل الكيان وليس فقط ضد الفلسطيني.

هل ستتهرب أمريكا، من تحديد معايير "الإرهاب" التي تفرضها عالميا على تلك الفصائل، ام ستجد لها "فتوى تشريعية يهودية" أيضا، بأنه ليس بالضرورة اعتبارها حركات "إرهابية"، ولكن يمكنها التعامل معها بالقطعة وفقا للحاجة السياسية، وربما دون علانية فاضحة.

ذات المعايير تواجهها دول أوروبا، رغم انها تتمايز كثيرا في تعريفها لـ "الإرهاب"، وتعترف بمنظمة التحرير رسميا، بل ومنها من يعترف بدولة فلسطين ولها سفارات وليس مكاتب تمثيل فحسب، لكنها غالبها تتعامل مع حماس وفقا لمعايير التصنيف الإرهابي، رغم قنوات الاتصال المفتوحة سريا وشبه علني معها، ولكن البعد القانوني لا زال ساريا.

والسؤال، هل سيتم تطبيق معايير تعريف "الإرهاب" على شريكي الحكم الرسمي في الكيان، ام ستدخل "النفق الأمريكي" للتعامل مع تلك الفصائل الإرهابية ضد اليهود قبل الفلسطينيين.

ولأن المعايير التعريفية لـ "الإرهاب" لن تطبق أمريكيا وأوروبيا، على ممثلي "الحكم الرباعي الفاشي" بما فيهم بن غفير وسموتريتش، يجب الاستنفار الفلسطيني العام، لفتح معركة سياسية – قانونية مضافة للمعارك التي كان مفترض أن تبدأ، وخاصة التي حدد عناصرها الرئيسية خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة سبتمبر 2022، ويبدو أنها أصيبت بـ "حركة نعاس سياسي"، تنتظر شروق شمس خاصة.

اعتقاد البعض بأن أمريكا ستتعامل مع "الحكومة اليهودية القادمة" بمعايير سياسية وفق القانون الدولي، فهو إما واهم أو غبي...

معركة تحديد "قوائم الإرهاب اليهودي" فلسطينيا، يجب مواصلتها والانتهاء منها قبل تشكيل "حكومة الرباعي الفاشي" الحاكم...خطوة قد لا تفرض على أمريكا تعديلا ولكنها ستربك كثيرا رؤيتها، خاصة لو اتجهت المعركة الى مؤسسات دولية، ومنها حقوق الإنسان المجلس الأممي ومنظمات معلومة.

معركة التحديد، معركة رسمية وشعبية، ودور المؤسسات الأهلية في ذلك لا ينتظر قرارا رسميا للانطلاق بتلك المعركة الوطنية الهامة، ما لم يكن هناك "مصالح خاصة" تمنع تلك الحملة وفقا لـ "شروط التمويل".

إن لم تبدأ معركة وضع "قوائم الإرهاب اليهودي"، فذلك مؤشر أن لا معركة سياسية قادمة مع الحكم الفاشي الديني...وستبدأ حركة "التعايش الواقعي" تحت

ضغط مخاوف السلطة الرسمية من حرب عليها في الضفة، ومخاوف الغاء معادلة "أمن مقابل مصالح" مع حماس.

غياب البعد الرسمي الكفاحي الشامل للمعركة الوطنية توافقا مع الغضب الشعبي العام، سيكون "الطريق الآمن" لتكريس مشروع التهويد الشمولي في الضفة والقدس.

ملاحظة: أهل فلسطين يعيشون فرحة كأس العالم بطريقة تختلف عن كل الناس..فرحين بالمباريات ولكنهم فرحين أكثر بان مظاهر نكبة الانقسام مختفية كليا، وأن علم فلسطين بات "تميمة المونديال"..حالة تكشف أن "كراهية إسرائيل" المحتلة لأرض وشعب لن تنهيه كل اتفاقات الكون...يا هووووووووووو!

تنويه خاص: مرات تصاب بالحيرة من مؤسسات إعلامية تعتبر حالها كتير كبيرة، وتشغل العالم بأن "بنت الزعيم" او "ابن الزعيم" الفلاني والعلاني ظهر اليوم أو غاب مبارح..كأنهم نازلين من كوكب غير كوكبنا..الصراحة ان هيك أخبار واللي متعاطي معها قمة "التفاهة"..وبس!

بايدن و"صناعة التاريخ" مع "الفاشية المستحدثة" و"الإرهاب الاستيطاني"!

كتب حسن عصفور/ حاول الرئيس الأمريكي، المصاب بحالة من حالات "دوار الذاكرة"، ان يبدو وكأنه قام برد "الصفعة البروتوكولية" لرئيس "التحالف الفاشي المستحدث" رئيس حكومة الكيان العنصري المرتقب بنيامين نتنياهو، بعدما تأخر بالتهنئة لمدة 6 أيام، بعدما تجاهله نتنياهو عندما فاز بالانتخابات الأمريكية رئيسا.

وبعيدا، عن "تبادل الصفعات الذاتية" بينهما، فما نشرته وسائل الإعلام العبرية عن مضمون المكالمة تجاوز البعد الديبلوماسي، ليؤكد أنه يتطلع الى "صناعة التاريخ معا"، وكان قبلها بأيام أعلن أنه لو لم تكن "إسرائيل موجودة لعملنا على صناعتها".

لا جدال أبدا في أن دولة الكيان هي منتج استعماري كامل الأركان، ساهم بترويجه مشهد إقليمي عام، وأن الالتزام بحمايتها وصيانتها، مهمة مركزية مطلقة للنظام الأمريكي، ولا يوجد عاقل فلسطيني عربي توهم يوما أو يمكنه أن يتوهم، بتغيير ذلك دون تغيير قواعد القوة الشمولية، التي تصبح المصالح الحقيقية تحت الاختبار، وتجبر المواطن الأمريكي التفكير بأن سياسة مسؤوليه تقوده الى الكارثة..وتلك مسألة مرتبطة بمسار تاريخي مختلف عما هو سائد عربيا، وبالقطع فلسطينيا.

ولكن، أن يعلن الرئيس الأمريكي، بأنه يتطلع الى "صناعة التاريخ مع الفاشية المستحدثة"، فتلك هي المسألة التي لا يجب أن تمر مرورا عابرا، فلسطينيا أولا، ولا عربيا ثانيا، ويجب أن تعلن الرسمية الفلسطينية بوضوح وعلانية رفضها لذلك المحتوى السياسي – الفكري للتهنئة، وتطلب اعتذارا وتوضيحا وتعديلا.

بايدن، الرئيس الأمريكي، بتلك الرسالة منح الضوء الأخضر لرئيس "التحالف الفاشي المستحدث" نتنياهو المضي قدما بتشكيل حكومته دون أي "رهبة" من "فيتو" على مشاركة "القوة الإرهابية الاستيطانية"، برموزها بن غفير وسموتريتش، وأن ما نشرته بعض الوسائل الإعلامية عن عدم "فتح الباب لتعاون شمولي" معهما في حال توليهما أي منصب ليس سوى "خدعة" لامتصاص رد فعل محتمل.

أن يعلن بايدن أنه مع دولة الكيان وحريص على تطوير علاقته بها، وحمايتها من "أزيز الذباب"، فتلك من ثوابت الإمبريالية الأمريكية، أي كان نظامها ديمقراطي جمهوري، ولكن ربما المرة الأولى التي يعلن فيها رئيس أمريكي بأنه يتطلع الى "صناعة تاريخ" مع قوى إرهابية استيطانية فاشية.

الإعلان الأمريكي، هي رسالة ليست لدعم "الحكم الفاشي المستحدث" في داخل الكيان العنصري فقط، بل هي رسالة تشجيع سياسي كامل، ودعم مطلق للنشاط الاستيطاني والأعمال الإرهابية في الضفة والقدس، أي تبني علني لتلك المجموعات العدائية داخل أرض دولة فلسطين.

التعابير السياسية ذات المضمون الخطير، كما تلك العبارة التحفيزية لـ "قوى الإرهاب اليهودي" تمثل خطر حقيقي على الشعب الفلسطيني داخل أرض دولته،

وتعمل على "شرعنة الإرهاب الاستيطاني"، في تغيير جوهري لموقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام 1967، والتي تعاملت "نظريا" مع النشاط الاستيطاني بأنه "غير شرعي" ثم "عقبة فطريق السلام".

"صناعة التاريخ" مع قوى الاستيطان الإرهابي و"الفاشية المستحدثة"، خروج مطلق عن "المكذبة السياسية" التي تروجها الإدارة الأمريكية ووزير خارجيتها "اليهودي الصهيوني" بيلنكن حول رفضهم "الأعمال أحادية الجانب"، ليعلنوا أنهم لا يدعمون الإرهاب الاستيطاني فحسب، بل يرونه طرفا وشريكا في "تاريخ جديد".

محادثة بايدن حول "شرعنة الإرهاب الاستيطاني"، رسالة تحفير لتسريع تقديم قائمة "المنظمات الإرهابية اليهودية" الى الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية كافة.

هل يمكن أن تغضب "الرسمية الفلسطينية" حول ما جاء في مكالمة رئيس بات سخرية عالمية، بتيه وسرحان خارج النص العام، وكذا "الرسمية العربية" عبر ممثلها الشرعي "الجامعة العربية" وخاصة بعد قمة الجزائر وما صدر عنها من "إعلان مركزة فلسطين".

مجددا، صمت الرئاسة الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير ودولة فلسطين على حديث بايدن عن "شرعنة الإرهاب الاستيطاني"، سيكون "جريمة سياسية وطنية كاملة الأركان.

ملاحظة: دول طويلة عريضة مشغولة جدا بقضية واحد معتقل بمصر...طيب يا ريتكم تنشغلوا واحد من ترليون بشغلكم هذا مع ناصر أبو حميد.. أسير أوشك على الرحيل مصابا بسرطان داخل "باستيل" فاشية القرن الراهن بين قوسين اسمها إسرائيل...أبو هيك دول أصغر من صغيرة بنفاقها.

تنويه خاص: مرت ذكرى ثورة أكتوبر العظمى 1917 في روسيا، اللي غيرت وجه التاريخ بكسر ظهر الطغاة ناهبي الشعوب بهدوء غريب..زمان كان يوم 7 نوفمبر حدثا يحتل المشهد العربي والدولي...الزمن دوار رغم أن الأفكار اللي أنتجتها ما راحت..الظلام مش دايم يا ظلمة!

"جيش الفاشية الدينية"...(9) كلمات تلخص المسار القادم!

كتب حسن عصفور/ تفاعلت وسائل إعلام مختلفة، ومنها عبرية، مع الفيديو الخاص بقيام مجموعة من جنود جيش الاحتلال بالاعتداء على اعضاء من منظمة "كسر الصمت" الإسرائيلية في الخليل، ليس لجهة المظهر الذي تم بعملية الدفع واللكم والرمي أرضا، فتلك ليست المرة الأولى بأن يحدث ذلك "المظهر العدواني" ضد نشطاء من "اليسار الإسرائيلي".

عبارات قالها ذاك الجندي، فجرت هلعا مبكرا، ليس ضد الفلسطيني، والذي تمارس بحقه يوميا جرائم حرب لم تعد تثيرا نظما غربية استعمارية الثقافة، ومظاهر عنصرية وتطهير عرقي واحتلال هو الأطول والأخير، ولكن الحديث كان لشخص يهودي إسرائيلي، نطقها الجندي: "أنا القانون...وقريبا سيأتي بن غفير وسيغير كل شيء".

وكان يمكن اعتبار تلك الأقوال "زلة لسان غاضبة، او تعبير عن انحياز آني، لكن ما كتبه على إشارة وضعها على يديه، هو التعبير الجوهري عن "الثقافة الفاشية الدينية" التي لا تميز بين شخص وآخر، عبارة تستبدل التعليمات الحزبية والانتماء والولاء الذاتي بديلا للقانون، أي كان ذلك القانون (والإشارة هنا لما هو على الإسرائيلي وليس الفلسطيني خارج الحسابات القانونية لهم وعندهم).

تسع كلمات " "طلقة واحدة.. قتل واحد.. لا ندم.. أنا من يقرر"...كلمات كتبها ذاك الجندي بديلا لما هو معروف من حيث الشكل، مستبقا التطورات القادمة بعد فوز "التحالف الفاشي الديني" للمرة الأولى داخل دولة الكيان، التي تباهت كثيرا ومنذ قيامها اغتصابا لأرض فلسطينية، ببعدها "الديمقراطي العلماني"، وأنها متماثلة مع "قيم الغرب الرأسمالي".

(9) كلمات كثفت الحقيقة لجيش الغزاة المحتلين، بأن الفاشية الدينية ليست خطرا على الفلسطيني، فتلك مسألة من صلب فكر الصهيونية، عنصرية وكراهية وعداوة، بل باتت خطرا مباشرا على "اليهود" المعارضين لسلوكهم...بأن "القتل واحد" لا يميز بين هوية وهوية، ما دام يراه خصما، لا ندم عن فعل ما دام ذلك "خلاصا من عدو أي عدو"، و "لا قانون سوى قانونهم الخاص"...

قبل الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، قال عضو كنيست من حزب "هناك مستقبل" برئاسة لابيد، ان "الفاشية في ألمانيا" و"هتلر" وصلا السلطة عبر صندوق الانتخابات وبشكل ديمقراطي، في احياء مسبق لما سيكون من نتائج لتلك الانتخابات، وبشكل سريع فتحت عليه نيران القتل الذاتي من كل جهات الكيان، بمن فيهم بعض أعضاء تحالف حزبه الحكومي، رغم انه قال "حقيقة سياسية تاريخية"، لكنه حذر من مخاطر تكرارها.

وذهب قادة أمنيون إسرائيليون سابقون، الى التحذير الصريح والعلني، بأن دولة الكيان قد تشهد "حربا أهلية"، فلم يعد ذلك خيارا مستعبدا ابدأ، وصف وتحليل لم يأت من سياسيين ليتهموا بأنهم يطلقونها كدعاية ترهيبية انتخابية، بل من قادة أهم أجهزة أمنية في الكيان، رئيس شاباك سابق (ديسكين) ورئيس أركان سابق لجيش الكيان (حالوتس)، ومعهم كتب الصحفي اليهودي الأمريكي فريدمان، بعد الانتخابات ونتائجها بصعود قوى فاشية دينية، بأن "إسرائيل التي عرفها لم تعد موجودة"، في مقالة بأحد أهم صحف الولايات المتحدة الأمريكية.

ولأول مرة في تاريخ دولة الكيان، يمنح وزير من "الفاشية اليهودية الكاهانية"، إيتمار بن غفير، صلاحيات تشكيل "حرس أمني خاص"، سيكون "قوة تنفيذية" للقانون غير المكتوب في نظام الكيان الأساسي، بل للقانون الذي كتبه جندي جيش الاحتلال على يافطة يده (طلقة واحدة.. قتل واحد.. لا ندم.. أنا من يقرر).

"الفاشية الدينية اليهودية" لم تعد حضورا كلاميا وصرخات هنا وهناك، ضد الفلسطينيين، ولم تعد حاضرة بجرمها ضد الفلسطيني، فتلك مسألة متلازمة والاحتلال الذي يمثل "فاشية مكثفة"، لكن الجديد "فاشية يهودية ضد يهود"...وتلك مؤشرات "حرب أهلية" لم تعد "مستحيلة" أو "خارج التوقعات"، ما أجبر وزير جيش الكيان الخاسر غانتس لأن يخرج عن صمته ويصرخ محذرا، مما هو قادم.

هل يخلق فوز " الفاشية الدينية اليهودية" بالحكم في دولة الكيان، ملامح حراك جديد إقليمي ودولي لمواجهة خطر حقيقي لا يستهدف الفلسطيني وحده...حراك يتسع لكل "أعداء الفاشية الدينية"، وحصارا لجرائمها المتوقعة...نحو خلاص أبدي من احتلال يمثل القوة الدافعة لتلك الفاشية الجديدة.

الخطر الفاشي يزحف ..فهل من قوة رادعة وقبل فوات الآوان...تلك هي المسألة التي لا تنتظر كثيرا..ولن تنهزم ببيانات بليدة.

ملاحظة: غريب حال "عملية التفجير" في القدس، بعد نشر "قراصنة فرس" فيديو كشف مكذبة "أمن الكيان" حول تعطيل غرفة المراقبة..سكت الكلام عن أبعاد العملية ومخاطرها ونوعيتها...طبعا الصمت مش أدب ابدا من حكام القتل اليومي لكنه صمت بعد فضح أمر كذبتهم...دامت الفضيحة سلاحا!

تنويه خاص: نصيحة أن يتم تشكيل "وفد فلسطيني" يضم شخصيات من جنين، والذهاب لتعزية عائلة الشاب الدرزي تيران فرو..خطوة من شأنها كسر محاولة العنصريين استغلالها وتحريض "دروز فلسطين" ضد أهل فلسطين..وطبعا القصة مش ناقصها دوشات مضافة!

حماس و"تعهد العار" ...ترهيبا وترعيبا

كتب حسن عصفور/ أقدمت حركة حماس مؤخرا، على اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تهدف لحصار أي تطور شعبي رافضا سلوكها العام، وتجربتها في الحكم "الغريبة"، منها ما يتعلق بمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، والاستفادة من "التقنية الفارسية" بذلك، مع صياغة نموذج "مستحدث" عن أساليب استخباراتية احتلالية، ومن زمن الحكم الاستعماري وأنظمته الرجعية.

خلال أيام أقدمت أجهزة حماس الأمنية، على احتجاز بعض من الشخصيات الوطنية ثم تشترط عليهم كتابة "تعهد خاص" بعدم نشر أو إعادة نشر ما يمسها ويمس حكومتها ومؤسساتها بـ "سوء"، في مظهر يشكل قمة الفعل الترهيبي، الذي كان مستخدما في زمن بائد، والإقدام على عملية حجر مسبق" على التفكير، فيما يفتح "تعهد العار" أبوابا لا نهاية لها لتعريف تعبير "الإساءة" الذي ذهبت له الحركة لتقييد الحريات العامة والفردية في آن.

ولأن "القانون الفلسطيني" يخلو من تعريف تلك "التهمة الفريدة"، فعمليا لا يوجد تحديد واضح أيضا لعقوبتها، وستترك للحاكم بأمره التصرف وفقا لحالته المزاجية أو حجم المعرفة بمحيط "المتهم المسيء"، او استخدامها كابتزاز لجوانب أخرى في العلاقة مع أهل القطاع.

مسارعة حماس الى سن تلك الإجراءات، تزامنت موضوعيا، مع كشف حقيقة الصفقة المبرمة بينها وبين دولة الكيان العنصري، المستندة الى "مصالح وامتيازات اقتصادية شاملة مقابل الأمن الشامل"، بمعنى وقف كل ما يمكنه أن يمثل "إزعاجا" لسكان البلدات الإسرائيلية شرق السياج الفاصل مع قطاع غزة، وعدم مواجهة أي نشاطات خاصة لجيش الاحتلال داخل الأراضي الفلسطينية القريبة من السياج، وكذلك بحريته المطاردة لحركة الصيادين تحت "شبهة الترهيب".

الى جانب البعد السياسي لتلك الصفقة، بما يعزز حكم الجماعة الإخوانجية مقابل عدم المشاركة الفاعلة في أي نشاطات غضب شعبية او مسلحة في الضفة الغربية، مكتفية بـ "البيانات المشيدة" بها.

بالتأكيد، لم تتوقع قيادة حماس وحكمها، فضح تلك الصفقة ومن خلال رئيس الحكومة "الساقط" انتخابيا يائير لابيد، وكذا رئيس أركان جيش الاحتلال قبل مغادرته المنصب، بتوجيه تهديد مباشر الى حركتي فتح والجهاد، فيما حذر حماس بعقاب لو شاركت..والمفاجأة، ان ذلك نادرا ما يحدث من قبل المؤسسة الحاكمة في تل أبيب، ولكن الرسالة السياسية وراء ذلك كانت أكثر أهمية لهما، خاصة ما قبل الانتخابات، دون ان تخدمهم تصويتا.

جوهر الصفقة يمس المشروع الوطني، تعزيزا لمخطط شارون بفصل قطاع غزة ضمن "نتوء كياني خاص"، يبقى تحت السيطرة الشاملة لدولة الاحتلال أمنيا وسياسيا بالقدر الممكن، والذهاب الى إنشاء "محميات خاصة" في الضفة الغربية وبعض من بلدات القدس الشرقية، التي عمليا هي الآن ضمن حدود ما يعرف بمنطقة "ب" وأجزاء من منطقة "ج" لتوسيع حدود "الحكم الذاتي" القائم، مع إمكانية تسميته دولة فتلك مسألة شكلية، ما دام مضمونها كما يراد يهوديا، وأن يكون تحت "السيطرة الأمنية الشاملة.

مؤخرا، بدأت حركة توتر اجتماعي في قطاع غزة، نتاج فشل عام في إدارة الحكم، وبروز مظاهر لم يعد الصمت عليها ممكنا، ولعل ما حدث يوم 8 نوفمبر 2022 بسقوط أمطار أدت الى فضيحة أنتجت أسرع سخرية تحت شعار #غزة_غرقت_في_شبر_ميه، ما لخصت الأزمة في كيفية تعامل حكم حماس مع الخدمات المفترض توفيرها، وخاصة أنها فتحت باب سن "ضرائب غير قانونية" على كل ما سيدخل قطاع غزة سلعا وبضائع.

واستباقا لعودة مرحلة "حراكات الغضب ضد الحكم الإخوانجي" لجأت حماس ال تلك الأساليب البالية والفقيرة ذهنيا لحصارها، وقطعا لطريق "المواجهة العسكرية المباشرة، كما سبق مع حراك "بدنا نعيش" ثم حراك "أهل خانيونس" وآخرها " حراك بكفي يا شركات الاتصالات"، حيث تم مواجهتها بقوات مشتركة من أجهزة حماس الأمنية والعسكرية، بما فيها كتائب القسام، ما كسر كثيرا من "هيبتها" التي حاولت تصدريها سابقا، والثمن ليس قمعا فحسب بل مكافأة مالية وأجهزة خدماتية كاملة تسهل لها "التلصص" على من تراه ضرورة.

"مظاهر الترهيب والترعيب" الحمساوية المستحدثة، تكشف خوفا مسبقا، وهلعا سياسيا مما يمكن أن يحدث في حال انفجار الغضب الشعبي، وخاصة أن هناك من "شركاء الصمت" على حكمها بدأ يتململ ويرسل بعضا من إشارات غضب، ليست بالبعد الاجتماعي ولكنه ببعد وطني عام.

ما فعلته حماس من "تعهد العار"، مؤشر ارتباك ومظهر ضعف أمام قوة الكلمة الناقدة – الفاضحة لسلوك عام ساد طويلا، وتم الصمت عليه أطول، ربما يحقق لها بعض "سكون"..لكنه حتما لن يطول!

وتواطئ البعض المؤسساتي من دعاة حقوق الإنسان على الصمت حول "تعهد العار"، والانتهاكات التي لا تتوقف ليس سوى شراكة في فعلة حماس "مدفوعة الثمن المسبق".

ملاحظة: بعد فضيحة الصفقة، اتجهت وسائل إعلام حماس الى محاولة تشويش "الوعي العام" بنشرها ما قالت أنها شهادات تتعلق باغتيال الخالد، وطبعا الناس بتعشق "النميمة" فتفاعل البعض معها...ولكن يبدو أن مطبخ التزوير الإخوانجي سقط في اختبار الذكاء سريعا..فنشر شهادة نسبها لي..الفضيحة مش انه الكلام

كذب فقط بل أن الشهادة لم تكن من أصله..كذابين آه بس كاذبون بوقاحة مطلقة صعبة هاي.

تنويه خاص: الإعلام العبري عمل قصة وحكاية من وجود وزيرة من حكومتهم في غرفة بها ممثلين من دول عربية مش مطبعة معهم، كأنه "انجاز" خارق مع انه جدا طبيعي في مؤتمر عالمي..لكن الفرحة والزيطة بينت ان عزلتهم الداخلية بذاتهم أعمق من كل اتفاقات ورق التطبيع..!

خطاب "الاستهبال العام" تفسيرا لحريق جباليا..والتهديد المغلف!

كتب حسن عصفور/ مساء يوم الخميس 17 نوفمبر 2022، حدث حريق مفاجئ في شقة سكنية بمخيم جباليا شمال قطاع غزة، أدى الى وفاة 22 شخصا بينهم أطفال من "عائلة أبو ريا"، في واحدة من الفواجع الإنسانية، التي هزت فلسطين، تضامن معها سريعا المحيط الإقليمي والدولي.

وكان الاعتقاد، أن تبدأ حركة حماس بصفتها "السلطة الحاكمة" لقطاع غزة (بعيدا عن لا شرعيتها) سريعا، البحث في مسببات الحدث الذي لم يخرج منه شخصا يمكنه أن يقدم رواية حقيقية للهزة الإنسانية التي ضربت الوجدان، وبدلا من التعامل بجدية ومسؤولية، ذهبت لإصدار بيان أولى حمل ملامح "استخفافية" بالفاجعة، بدأتها بتخزين كميات من البنزين داخل الشقة المحترقة، الى العادة التقليدية بأن العدو هو من يتحمل مسؤولية الحدث، لكن الجرم الحقيقي بدأ في نفيها السريع لشبهة وقوع جريمة ما.

وسريعا جدا، تسللت الروايات حول ما حدث، كشفت "تفاصيل" متعددة، بعضها منطقي جدا وبعضها تفاعلا مع البعد المسرحي للجريمة الإنسانية، التي حذفت عوائل من السجل البشري، وبعيدا عن تفاصيل "النميمة البشرية" التي ترافقت والجرم العام، لكن الأبرز، وصول الدفاع المدني متأخرا بما يقارب الـ 45 دقيقة، رغم انه كان له أن يحضر خلال 5 دقائق، وأن مفاتيح العمارة مغلقة بشكل مثير للشبهة.

وخلال أيام، انتشرت عشرات الروايات، والتي تقريبا تتفق غالبها على أن الحريق لم يكن حدثا "جنائيا"، بل هو جريمة كاملة الأركان، تتطلب معرفة عناصرها وفك طلاسمها، بعيدا عن "الهوى الفردي أو الحزبي".

ولكن، وقبل لحظات من انطلاق الحفل الافتتاحي لكأس العالم في قطر، اختارت حكومة حماس توقيتها لتكشف ما أسمته "مسببات الحريق"، وفجأة تم تلاوة بيان ما يسمى "النائب العام"، ليقدم رواية تحمل كل أركان الشبهة والجريمة، باعتماده على حكاية في قمة السذاجة، تخلو من الحد الأدنى للذكاء الفطري، عندما أعاد الحريق الى أن أحد الضحايا، وهو طبيب صيدلي، كان المتسبب بذلك كونه كان يلهو بألعاب نارية سقطت فأدت لإشعال نار في غالون بنزين..الى ما تلاها من تفاصيل، يمكن تسجيلها في باب "الخيال غير العلمي".

رواية حول جريمة أدت الى وفاة 22 إنسان، تقدمها من تسمى حكومة مسؤولة، تقوم على اتهام شخص كان من بين الضحايا، وكل التفاصيل ذهبت معه، فيما اصرت حماس وممثليها على "تأليف" حكاية خاصة، بل أنها وصلت لقمة السخرية من الضحايا والعقل البشري، عندما تحدثت عن وجود "غالون به آثار بنزين" وسط حريق لم يترك شيئا، سوى ركام، يبدوا أنه كان "الشاهد الحي" الوحيد لتنسج منه قصتها خالية الدسم العقلي.

اختيار توقيت افتتاح كأس العالم لعقد مؤتمر "الفضيحة"، كان جزءا من شبهة الفعل، منعها أي سؤال صحفي كما هي تقاليد المؤتمرات الصحفية في أحداث كبرى، مؤشر مضاف الى أنه فعل بفعل فاعل لم يكن ميتا، بل لا زال حيا.

"البيان الفضيحة" من حكومة حماس، والذي حاول حرق الحقيقة، لا يجب أن يغلق الباب لمعرفة وقائع الجريمة، مسببات وأهداف، والعمل بكل السبل الممكنة على تشكيل لجنة وطنية بعيدا عن "الجهاز الأمني" الحمساوي، وان لا يكون مصير ضحايا الحريق كمصير غيرها من "جرائم" حدثت وتم طمسها.

واحتراما لروح ضحايا حريق جباليا، وحصانة للقانون والعاملين على تنفيذه، وحماية لمهنة المحامي من التشويه والقذف، يجب على نقابة المحامين الفلسطينيين، ان تقوم بشطب قارئ بيان العار حول الجريمة من سجلاتها،

واعتباره شخصا أساء لتلك المهنة الجليلة، ليكون درسا وعبرة وطنية، كي لا تستغل أدوات حماية القانون الشرعية كقنوات لتمرير الجريمة الوطنية.

الرسالة الأبرز لبيان الاستهبال العام، الذي حررته أجهزة حماس الأمنية، ليس لمعرفة الحقيقة بل هي رسالة مسبقة لكل من يحاول "الململة غضبا" مما يحدث فوق أرض قطاع غزة وفي باطنه، من جرائم متعددة المظاهر والأشكال.

هل تنحرق جريمة مخيم جباليا مع فضيحة بيان أمن حماس..أم تبدأ رحلة حرق المكذبة العامة التي طال أمدها.. المصير بات أمامكم والحرق خلفكم..تلك هي المسألة!

ملاحظة: نجحت الشقيقة قطر في أن تكون "قبلة العالم" لساعات.. صنعت افتتاحا "مبهرا ضوئيا جدا" لكأس العالم..به كثير من المستورد وقليل من ابن البلد...رغم "وكسة منتخبها" لكنها ربحت قدرة وفعلا ليته يتواصل في مجالات أخرى..مبروك يا قطر!

تنويه خاص: محامي الرئيس الأمريكي السابق بيقلك أن إيفانكا بنت ترامب وزوجها ربحوا أيام حكم أبوها حوالي 640 مليون دولار...طيب هذا في عرف القانون مش اسمه فساد بين..عهيك بيصير في بلاغ رسمي بضرورة اعتقالهم والتحقيق معهم كيف ومن وين ربحتوا..المهم تكون بعيدة عن "رشاوية عربية" للصبية الترامبية..!

خطوة الألف ميل سياسي لمطاردة إسرائيل في "العدل الدولية"..بدأت!

كتب حسن عصفور/ بلا أي ارتعاش لغوي، فما كان يوم الجمعة 11 نوفمبر 2022، من تصويت اللجنة الرابعة الدائمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول "ماهية الاحتلال" بالذهاب الى محكمة العدل الدولية، نصر سياسي فلسطيني، أعاد بعضا مما أصابها "سوادا" خلال سنوات سابقة.

القرار يحمل كثيرا من البعد السياسي والقانوني، يمكن قراءته في ردود فعل عامة داخل دولة الاحتلال، والتي مثلت مظهرا هستيريا، من رأس الحكومة الى ما يسمى "خبراء ومحللين"، ترافقت مع حملات تهديد بمختلف الأشكال، من الضم والتهجير الى التهويد والمطاردة المتلاحقة، بعدما فشلت الضغوط الأمريكية ما قبل التصويت، في منع المسار، بدأت المسألة تدخل جوانب أخرى.

من باب السذاجة السياسية التي كشفها قادة دولة الاحتلال، قبل "خبرائهم"، ما أسموه بضياع فرصة "الحل السياسي" بمثل تلك الخطوة، التي وصفتها واشنطن وتل أبيب بخطوة أحادية الجانب، سذاجة لأن أطفال السياسة يدركون من الذي اغتال فرصة صناعة "سلام ممكن ومقبول" في ظل ظروف قائمة، منذ اغتيال موقعه رابين مع الخالد ياسر عرفات عام 1995، اغتيال سياسي لأي اتفاق غير ذيلي، أو ملحق.

ولكن، التهديد بأن أي قرار لن يكون "ملزما للتنفيذ"، كما قال "قادة دولة العدو"، فردة فعلهم والتهديدات المتلاحقة، لا تتوافق مع تلك "المزحة السياسية"، فلو كان ذلك صحيحا، لما وصلت الهستيريا داخل الكيان بكل مكوناته الى درجة الارتعاش العام، والتي لخصها موضوعيا أحد "خبراء القانون في الكيان"، أنه ربما لا تنفذ حكومة إسرائيل القرار المتوقع صدوره من "محكمة العدل الدولية"، لكن ذلك لن يلغي أو يمنع التبعات القانونية له من قبل دول العالم كافة، بما فيها اعتبارها دولة خارج القانون الدولي.

ليس مهما راهنا، رد فعل حكومة العدو القومي، وما سيكون ردة فعلها، فلا يوجد أسوأ من الوضع القائم، جرائم حرب يومية، تهويد في الضفة والقدس، تشكيل فرق استيطانية إرهابية، تحالف حكومة من "الفاشية المستحدثة"، استخفاف غير مسبوق بالممثل الرسمي الفلسطيني، مصادرة أموال وحقوق، فرض حصار شامل على واقع الحياة الوطنية في بقايا الوطن، قطع التواصل السياسي عمليا مع القدس، مع بداية حملات تطهير عرقي.

فلن يكون ما سيكون ظلاما سياسيا كما هو راهنا، ولذا فكل معركة مع حكومة الفاشية الحديثة، جزء من كسر أدوات المحتل وتقليم أظافره الى حين طرده كليا من أرض فلسطين، ومسار المحاكمة الدولية بذاته، سيكون قوة دفع للقضية

الوطنية الفلسطينية، عالميا وفتح ملف مختلف جرائم الحرب والمجازر وكشف عمق عنصرية دولة الكيان في فلسطين التاريخية، من خلال ما يسمى "قانون يهودية الدولة".

المعركة المقبلة، هي ربح سياسي فلسطيني يصبح كامل الأركان، لو أحسنت الرسمية الفلسطينية التعامل الجاد والمسؤول مع إدارة ملف متابعة القرار، ما قبل انطلاق جلسات "محكمة العدل الدولية"، مستفيدين من كل الثغرات السابقة، أو العثرات السابقة، كما كان خلال معركة "جدار الفصل العنصري" في يوليو 2004، الذي فقد قيمته نتاج تطورات ما بعد اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، مع الاستفادة السياسية – القانونية من مضمون ذلك القرار الهام.

ما سيكون لاحقا، ربما هو الأكثر أهمية مما كان، ولذا فانطلاق "ورشة شاملة" في طريق الألف ميل السياسي لمطاردة دولة العدو الشاملة، ضرورة وطنية، بعيدا عن "المناكفات الخاصة"، وألا تكون جزءا من "السلوك الانقسامي اليومي"، والعمل على الاستفادة القصوى من الطاقات الفلسطينية، بما يساهم في حصار" الحالة الانقسامية"، وعرقلة ما سيكون من بعد استخدامي من قبل دولة الكيان لهذا الطرف أو ذاك، كي يفقد الزخم الثوري للقرار.

"التحضير الشامل" لمعركة العدل الدولية تبدأ من قرار الأمم المتحدة 181 حول تقسيم فلسطين عام 1947، لحصار مكذبة غياب السيادة حول أرض الضفة والقدس وقطاع غزة، والاستفادة من اتفاق "إعلان المبادئ" – أوسلو 1993، بالإشارة الى الضفة الغربية وقطاع غزة، ومكانة القدس بقسميها.

"التحضير الشامل" لمعركة العدل الدولية، يتطلب تحضير ملفات شخصية الى جانب العامة، لكل مسؤولي دولة الكيان المتورطين في جرائم الحرب حتى ساعته..ومعها ملفات المنظمات الإرهابية اليهودية، ورموزها الحالية.

الانطلاقة نحو لاهاي تبدأ بجرس الفعل السياسي وليس الابتهال السياسي..وأي محاولة تعطيليه كما حدث يوما في ملف "الجدار" وتقرير غولدستون، ستكون نهاية النظام السياسي الفلسطيني.

مبروك لفلسطين نصرا بقرارها الأممي الجديد.. ولكن فرحتها تكتمل باكتمال المسار القانوني والعالم يرى دولة العدو داخل قفص الاتهام الشامل، لفرض خريطة إنهاء الاحتلال نحو "حرية وطن وشعب سعيد".

ملاحظة: بعيدا عن القضايا الخلافية مع حكام قطر ودورهم الكارثي في النكبة الانقسامية – الانفصالية الثالثة منذ 2006 وحتى ساعته..وأنهم درع الحكم الإخوانجي في غزة ماليا وسياسيا، لكن مش مقبول حملات البعض الغربي العنصرية ضدها حول تنظيم كأس العالم...وبلاتر بلاش انت تحكي لساتها الدولارت خضرا في رصيدك..مش هيك يا فسود!

تنويه خاص: يا ريت الرسمية الفلسطينية وأجهزتها الأمنية تمنع أي فلسطيني من مواطني دولة فلسطين السفر عبر مطار تل أبيب بطيران شركة العدو الى الدوحة..هاي مش قضية شخصية للعلم..هاي جزء من معارك صغيرة لكنها كبيرة سياسيا...طبعا لو الأمر بيهمكم.

رسالة "الفدائي الفلسطيني"..وخطأ شباب جنين!

كتب حسن عصفور/ شكلت "جنين" المحافظة ومخيمها نقطة ضوء وطنية – ثورية، طوال الصراع مع العدو الاحتلالي الاحلالي، وفي سنوات "العتمة الكفاحية الطويلة"، بعد اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات 2004، كانت شرارة الفعل الشعبي والمسلح، ما منحها مكانة خاصة ومميزة في التاريخ الوطني العام، والوجدان الشعبي.

جنين، فجأة تعرضت الى عمل لا يستقيم أبدا، مع أخلاق الفدائي الفلسطيني التي كرسها شباب جنين، وكما كل شعب فلسطين على مسار الثورة القديمة والمعاصرة، بقيام مجموعة تحت ضغط القهر الإنساني، باختطاف جثة لشاب درزي من عرب 48، توفى نتاج حادث سير صباح يوم الثلاثاء 22 نوفمبر 2022،

من حيث المبدأ، لا يمكن تجاهل الإجرام والإرهاب، الذي تنفذه يوميا قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة في جنين ونبراسها الخاص مخيم الفعل والعطاء، فقلما يمر يوم دون بصمة فاشية يتركها الجيش الغازي، وجرائم حرب لا تتوقف.

ولكن، ما لا يجب أن يصيب الفلسطيني، خاصة منه ذلك الذي قرر ألا تصاب "بندقيته" بوكسَة كما اصابت ساسة البلاد، فكانت حاضرة دوما، بأشكال مختلفة، أي مظهر انفعالي يفقده البعد الأبرز للثوريين الفلسطينيين، بعدم التمييز، كما حدث مع خطف الفلسطيني الإسرائيلي من أبناء الطائفة الدرزية.

ما حدث فعل لا يستقيم ابدا مع "النخوة الثورية" للفدائي الفلسطيني، بمختلف الانتماءات التي لم تخلط يوما بفعلها، ليصبح انتقاما عشوائيا، او عملا دون تدقيق من شخص يحمل جنسية دولة الكيان، بلا تفكير أو مراجعة، كما كان مع الفتى تيران فيرو (18 عاما)، بعدما أقدمت مجموعة من "الشباب الفدائي" على خطف جثمانه من سيارة إسعاف فلسطينية خلال عملية نقله من جنين لتسليمه الى هيئة من قوات جيش الاحتلال.

وكي لا يذهب البعض تبريرا للخطأ الذي وقع به "الشباب الفدائي"، فالجثة ليست لجندي من جيش العدو، ولم يكن يوما خادما به، وليس تابعا لجهاز أمن المحتلين، وفقط هو شاب يحمل الهوية الإسرائيلية، وتلك بذاتها ليست "تهمة" تستحق العقاب، فلو بدأ الأمر كذلك لبدأت حركة الطلاق الوطني" بين سلوك وسلوك.

ما حدث، يجب أن ينتهي بسرعة برقية جدا، أولا تأكيدا أن "بندقية الفدائي" لن تكون يوما خاطفة أو قاطعة أو خارجة عن نص وطني – انساني، وثانيا، تأكيدا، ان ظاهرة جنين ستبقى مشرقة بفعلها الكفاحي المميز، وثالثا، كي لا يصاب أحد رموز الفعل العام والد الشهداء فتحي خازم "أبو رعد" بأي مس جراء تلك العملية الخاطئة بكل تفاصيلها، ورابعا كي لا يستخدمها العدو الغازي ذريعة دائمة لكل جريمة حرب قادمة، خاصة مع وصول "الفاشية اليهودية الدينية الى الحكم"، بكل مشاريعها التهويدية والتطهيرية المعلنة، وأخيرا منعا لمزيد من التوتر بين "الشباب الفدائي" والأجهزة الأمنية الفلسطينية، فلا ضرورة لفتح جبهة نزاع فرعية خلال المواجهة الكبرى.

دون أن يغيب عن بال "الشباب الفدائي"، ان "الفعلة الشائنة" خطفت الضوء من جريمة اعدام جيش العدو للفتى أحمد شحادة في نابلس فجر الأربعاء، وتحول الأمر من مطاردة مجرم حرب إعلاميا الى مناشدة "إنسانية".

خدمة للفعل الثوري العام، وحالة "الغضب الشعبي" التي تتفاعل مواجهة للعدو الاحتلالي، في مختلف أرض دولة فلسطين، وتمكنها من خلق حالة ارباك شمولية، يجب نهاية الفعل الخاطئ فورا، فالمواجهة تصاب بضرر من أفعال غريبة، وإن كان سوء التقدير قد حدث بأنه أحد أدوات العدو الأمنية، فقد تأكد أنه ليس كذلك، ولذا وضع نهاية لذلك الحادث "الشاذ" ضرورة وطنية.

ملاحظة: "الفرح العربي" شعوبا جراء فوز المنتخب السعودي التاريخي على الفريق الأرجنتيني..رسالة الى حكام العرب قبل غيرهم أن العروبة كتير عميقة في جينات شعوبنا بس انتم ما تنسوا هالجين..مبروك للعرب فوزا أفرح ما يقارب نصف مليار انسان في زمن "القحط السياسي".

تنويه خاص: مبكرا بدأ نواب من حزب نتنياهو اللعوب بـ "البرطمة" من أفعاله الانتهازية...بدون لف ولا دوران قالوا أنه أخذ دسم المناصب وترك لهم فتاتها..طيب وشو الجديد عليه هالكاذب غير انه عارف همالتكم!

ضرب "النووي الإيراني..بضاعة نتنياهو "الفاسدة"!

كتب حسن عصفور/ بعد مرور عدة أيام على إعلان فوز "اليمين الفاشي الجديد" برئاسة بنيامين نتنياهو بنتائج انتخابات كنيست دولة الاحتلال الاحلالي، وحصولهم أغلبية واضحة، لا تزال الأطراف الدولية متفقة بشكل غير مباشر، على تجاهل تقديم التهنئة له، في حين تواصلت مع رئيس الحكومة المنتهية ولايته، والخاسر افي تلك الانتخابات.

التجاهل العام، رسالة مبكرة من تخوف "مشروع" التركيبة الفكرية – السياسية الفائزة، وكراهيتها ليس للفلسطيني فحسب، بل لـ "الآخر" الإسرائيلي، ما يفتح

الباب لصراع مركب مع "الجوار" وبالداخل، لا يستبعد شكلا من أشكال "حرب أهلية"، كما حذر قادة أمنيون سابقون في أجهزة الكيان.

نتنياهو، المنتشي جدا بفوزه غير المحسوب، بل وغير المنطقي حسابا بعدد الأصوات الكلية لطرفي المعادلة الانتخابية، والتي لا تتجاوز ما يقارب 5 آلاف صوت لكنها أنتجت ما يقارب 8 نواب فارق، بدأ يدرك ان "العزلة السياسية" إقليميا ودوليا ربما تكون هي الأشد منذ تم انتخابه رئيسا لحكومة الكيان 1996، وجد في حينها ترحيبا سريعا من "الصهيونية العالمية"، ودول لم تتأخر في الاتصال به، خلافا لما حدث في انتخابات نوفمبر 2022.

وبحكم خبرته الطويلة في الحكم، وانتهازيته المميزة جدا، سارع نتنياهو الى فتح "نفق سياسي" يحاول من خلاله فتح شهية البعض العربي، خاصة الخليجي والغربي، بالحديث عن الذهاب لتدمير "القدرة النووية الإيرانية، ولا خيار له غير ذلك"، كما أشار تساحي هينغبي أحد وزراء الليكود السابقين في تصريحات صحفية لقناة عبرية، كونها تمثل "تهديدا وجوديا للكيان".

بالتأكيد ساذج سياسيا من يعتقد، أن حكومة دولة الكيان، أي كان رئيسها يمكن ان تذهب لارتكاب حماقة بضرب "المنشآت النووية" الإيرانية، دون موافقة أمريكية مسبقة، وتأييد واضح بل وغطاء أمني – سياسي لتلك الخطوة، التي قد تفتح بابا لحرب شاملة في المنطقة، خاصة بين إسرائيل والمحيط المباشر.

اعتقاد نتنياهو، ان الحرب لضرب المنشآت النووية الإيرانية ستمر مرورا عابرا، كما حدث مع "المفاعل النووي العراقي"، عندما قامت قواتها بقصفه عام 1981، فهي واهمة تماما، بحكم ما يمكن أن يكون ردا عسكريا من إيران وحلفها خاصة من جهة لبنان، وما يمكن أن يقدم عليه "حزب الله"، من فتح جبهة على الداخل الإسرائيلي بالتنسيق مع حلفاء إيران في قطاع غزة، والتي قد تذهب لفتح معركة أخرى ضد الداخل الإسرائيلي.

الى جانب، ان روسيا، ونتاج الحرب في أوكرانيا والعملية العسكرية التي انطلقت فبراير 2022، لن تقف متفرجة عل أي عمل عسكري مباشر، ولذا الولايات المتحدة لن تمنح تل أبيب تلك "المغامرة" المحفوفة بخطر حقيقي.

والعمل على استخدام الجانب الاستعراضي لعملية سرقة أرشيف "النووي الإيراني"، التي قام بها الموساد في يناير من عام 2018، والذي عرضه نتنياهو على وسائل الإعلام العالمية وأمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، تختلف كثرا عن المغامرة العسكرية المكلفة، وقد تكون مكلفة جدا.

أقصى ما يمكن الذهاب اليه، بعيدا عن تسويق "البضاعة الفاسدة"، التي يحاول نتنياهو وفريقه ترويجها، هو العمل على تنفيذ ما أقرته "الموساد" من أسس في زمن شارون 2004، تقوم على استراتيجية منع المشروع النووي الإيراني وهي: إحباط سياسي عبر ضغوط دولية، إحباط داخلي عبر تشجيع جماعات المعارضة للوقوف ضد النظام، إحباط اقتصادي من خلال منظومة عقوبات دولية تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني، إحباط ذكي في إشارة للعمليات السرية، وإحباط عنيف، وقامت باستهداف مفاعل نطنز أبريل 2021، بحادث تفجير قالت إيران إن أحد عملاء الموساد نفذه وهرب.

الى جانب تصفية علماء وعاملين يعملون لخدمة ذلك المشروع كان أبرزهم، اغتيال محسن فخري زادة كبير علماء الذرة الإيرانيين نوفمبر 2020، وآخرين قبل ذلك كجزء من تعطيل المشروع النووي الإيراني، ومن أبرزها:

يناير 2010: اغتيل مسعود محمدي، أستاذ الفيزياء النووية في جامعة طهران.

نوفمبر 2010: مجيد شهرياري العالم النووي الإيراني وفريدو عباسي ديواني.

يوليو 2011: قُتل دريوش رضائي نجاد بيد مسلحين.

نوفمبر 2011: الجنرال حسن طهراني مقدم، رئيس قسم تطوير الصواريخ في الحرس الثوري، والذي قتل معه في التفجير الذي استهدفه مع 16 من رجاله.

11 يناير 2012: اغتيل مصطفى أحمدي روشان، الاستاذ المختص بالفيزياء النووية وعمل في مفاعل نطنز، في انفجار قنبلة مغناطيسية

3 يناير 2015: أعلنت السلطات الإيرانية عن إحباط محاولة لاغتيال عالم نووي إيراني.

لذا ما يحاول نتنياهو، الحديث عن ضرب المفاعل النووي، ليس سوى "بضاعة بايرة".. وهي أحد "أكاذيبه" الترويجية لكسب ود البعض العربي لا أكثر، وتحسينا لصورة "الأقبح" تمثيلا في دولة الكيان العنصري.

ملاحظة: كنيست دولة الاحتلال بات يضم رسميا 9 نواب مستوطنين..منهم 2 من الشخصيات التي تتحكم في رقبة نتن-ياهو ..تخيلوا هيك تشكيلة شو ممكن تخلف لو ما بدت حركة "البصق الوطني العام" على هيك تشكيلة.

تنويه خاص: مرات حماقة "أجهزة السلطة الأمنية" في الضفة تقدم خدمات خمس نجوم لأطراف تشويشية على البرنامج الوطني..اعتقال.. توقيف أو ما ماثلها ليس سوى "دعاية هبلة" لمن كان له أن يطق له كم كلمة ويروح يكمل حكي عن "منجزه"..بطلوا هبلكم!

عملية سلفيت "فعل فدائي" فلسطيني..وليس "خلل أمني" احتلالي!

كتب حسن عصفور/ اختار الشاب محمد مراد صوف (19) عام من بلدة حارس ضواحي نابلس صباح يوم الثلاثاء 15 نوفمبر 2022، للقيام بأهم عملية فدائية فلسطينية منذ العام 2005، وفقا لوصف وسائل إعلام العدو القومي، اختيار تزامن وذكرى مرور 34 عاما على "الصرخة العرفاتية" بإعلان الاستقلال في الجزائر 1988، فاتحا معركة سياسية تتوازي والانتفاضة الوطنية الكبرى التي تفجرت ديسمبر 1987.

عملية سلفيت الفدائية، أكدت الوجه الفاشي لقوات الاحتلال في طريقة اعدام الفتى محمد، منفذ العملية، بعدما قامت بتصفيته على الهواء مباشرة، رغم انه كان دون سلاح أو يمثل "خطرا" على قوة عسكرية من جيش يحمل أحدث أسلحة، لكن البعد الفاشي المخزون في ثقافة تلك المؤسسة الأمنية، نفذت فعل الإعدام تكريسا لسلوك مستمر نحو ارتكاب جرائم حرب متواصلة.

عملية سلفيت الفدائية، التي أربكت المؤسسة الأمنية لدولة الاحتلال الاحلالي، مثلت صفعة مركبة واحدة لحكومة الكيان الراحلة، وأخرى لحكومة الكيان القادمة، كما كانت رسالة للمنتخبين أعضاء برلمان الكيان يوم افتتاحه، وردا نوعيا على محاولات نشر "اليأس الوطني"، بعد الحملات الإرهابية في نابلس وجنين والقدس ومختلف مدن وبلدات الضفة المحتلة، وفتح معارك متعددة لحصار "الغضب الشعبي الفلسطيني العام".

عملية سلفيت الفدائية، أربكت مؤسسة العدو القومي الأمنية، جيشا وأجهزة، فحاولت ان تبحث "ثغرة" لكيفية فعلها وتحميل الأمر لخلل هنا أو هناك، دون ان تقف أن الفعل الفدائي، لم يكن يوما "خللا أمنيا"، ولن يكون كذلك، فهو فعل تواصلي رغم كل ما أصاب المشهد الفلسطيني العام، من نكبات ذاتية وانكسارات اعتقد قادة دولة الفاشية المستحدثة، ان "خيارهم الخاص" انتصر على "الفلسطنة الثورية المعاصرة".

عملية سلفيت الفدائية، تأكيد مطلق أنه لا يوجد فعل فردي، كما تحاول أجهزة العدو الأمنية تفسير كل فعل مقاوم، هروبا من إدراك "الحقيقة المطلقة"، ان الاستسلام ليس فعلا فلسطينيا ولن يكون ابدا.

عملية سلفيت الفدائية، نسجت خيطا تواصليا مع ما سبقها من عمليات تنتشر في أرض فلسطين التاريخية، وليس حكرا أو حصرا في الضفة والقدس، وعلها مع عملية شعفاط يوم 8 من أكتوبر 2022، والتي نفذها الفدائي عدي التميمي، أكثر ما أصاب مؤسسة الاحتلال الأمنية صداعا هز كثيرا من "نظريتهم الخاصة"، فذهبوا لبحث عن "سبب تقني" وليس السبب الحقيقي، ان الاحتلال والفلسطيني لا لقاء بينهما سوى المواجهة والمقاومة والغضب العام.

عملية سلفيت الفدائية، تؤشر أن فعل المقاومة هو خط تصاعدي وليس انكساري، هو فعل جمعي وليس فردي، هو فعل تواصلي وليس صدفي، فعل لفعل الذهاب الوطني العام نحو حرية وطن وتحرر شعب.

عملية سلفيت الفدائية، رسالة مباشرة الى الأشقاء العرب، ان الاعتقاد بحصار الفعل الفلسطيني الفدائي، وسيادة مرحلة الخنوع، كما حاولت دولة العدو القومي ترويجه، ليس واقعا ولن يصبح أبدا "حقيقة سياسية"، بل نقيضها.

عملية سلفيت الفدائية، رسالة بلا رتوش أن قرار الغضب الشعبي العام، ليس حالة مزاجية لهذا او ذاك، بل هي نتاج الضرورة الوطنية التي تفرضها الحقيقة الفلسطينية، بعيدا عن حساب تجار "السوق الأمني"، ربحا وخسارة.

عملية سلفيت الفدائية رسالة سياسية مكثفة للرسمية الفلسطينية، ان تكسر رهبتها وتذهب سريعا لتجسيد الحق الوطني "العالق" بين سراديب حسابات "ضيقة"، لا تتشابه وحسابات من خرج لكسر هيبة العدو القومي بعمليات التحدي الشامل.

نعم، عملية سلفيت، كما قبلها وما سيكون بعدها، فعل فدائي مكتمل الأركان، وليس خللا أمنيا كما تحاول مؤسسة العدو فرض الاشاعة...فعل لا مكان لحصاره ما دام هناك محتل وغازي.

ملاحظة: "الخلية القيادية الأولى" لمنظمة التحرير تجاهلت أن تتخذ خطوة عملية واحدة حول تكريس إعلان دولة فلسطين...مش مفهوم ليش ملعثمين من إعلان "المركزي" هو برلمان الدولة المؤقت..الصراحة إنكم مستفزين وجدا!

تنويه خاص: استخفاف فرق الحركة الإخوانجية المعروفة إعلاميا باسم "حماس" بذكرى إعلان الاستقلال بيكشف أن معدنهم مش معدن أهل البلاد...الاستخفاف بيِّن أنهم غرباء عن بلاد طائر الفينيق!

أمريكا وأوروبا.. معايير" الإرهاب" وحكومة "الرباعي الفاشي" في إسرائيل!

كتب حسن عصفور/ من المفارقات السياسية، ان الولايات المتحدة، التي تلتقي بشكل دائم بممثلي "الرسمية الفلسطينية" في واشنطن والضفة، وزيارة الرئيس الأمريكي بايدن مدينة بيت لحم واللقاء مع الرئيس محمود عباس وفريقه، لا تزال تورد منظمة التحرير الفلسطينية على "قائمة الإرهاب"، وهي من حضن توقيع أول اتفاق رسمي فلسطيني أمريكي (إعلان المبادئ – أوسلو) 1993 في حديقة البيت الأبيض، دون تفسير قانوني – سياسي لتلك الخطوة، سوى انها سلاح أسود دون قيود.

أمريكا، فرضت بالإكراه والتهديد على الرئيس محمود عباس إجراء انتخابات غير قانونية عام 2006، فقط لتضمن دخول حركة حماس الى المجلس التشريعي ربحها، بعدما تأكدت يقينا نتاج حرب تدمير السلطة الوطنية واغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، التي قادتها "الفاشية العلمانية اليهودية" بقيادة "الثنائي براك – شاورن"، وحصار مالي شامل أفقر الموازنة، ترتب عليه فقدان القدرة على دفع رواتب الأجهزة المدنية والأمنية، ما استغلته حماس جيدا، لتضمن حضورا فاق واقعها التمثيلي فحصدت أغلبية فردية في الانتخابات، كانت المقدمة الأولى لقيادة "انقلاب أسود" يونيو 2007.

ولكن، وبعدما ضمنت أمريكا تحقيق الهدف من الانتخابات بزرع بذرة الانقسام الوطني التمثيلي، لم تتعامل بشكل علني مع حماس الفائزة بالانتخابات التي صممتها واشنطن وتل أبيب، بل أنها تعتبر الحركة الإسلاموية حركة "إرهابية"، توافقا مع موقف حكومات تل أبيب، رغم انها تدعم علانية بالمال وكل أشكال التعزيز "الحكم الانفصالي" في قطاع غزة، وتوفر له مقومات الاستمرار السياسي كوظيفة محددة لتكريس الانقسام التمثيلي، والاستخدام الوظيفي.

والحديث هنا عن طرفي "حكم" في بقايا الوطن، أمريكا تعاملت مع مؤسساته المنتخبة، ولن يتم التطرق الى مختلف التصنيف الفصائلي، بل من تم انتخابه رسميا بدعم وتشجيع أمريكي – إسرائيلي صريح.

الولايات المتحدة تعتبر ممثلي الحكم في فلسطين، أطرافا إرهابية، رغم انهما منتخبان شرعيان، كما تتعامل مع "حزب الله" في لبنان، وفق لرغبات نفوذ لا يرى حسابا سوى خدمة دولة الكيان، بصفتها رأس حربة تنفيذي احتياطي للمشروع الإمبريالي العام.

وبعد نجاح ممثلين علنيين لقوى "فاشية يهودية دينية"، وفق تعريف غالبية سكان دولة الكيان وبعض يهود أمريكا وأوروبا، ووفقا للتفاهمات الجارية سيتم تشكيل "حكومة الكيان" من ممثلي تلك التنظيمات لتصبح ممثلة رسميا، وليس فقط قوة برلمانية يمكن التهرب من تصنيفها.

وبعد تشكيل حكومة "الرباعي الفاشي" بقيادة نتنياهو، ومشاركة بن غفير – سموتريتش ودرعي، هل ستطبق أمريكا معاييرها الخاصة لـ "الإرهاب" على

تلك التشكيلة الحكومية، وتضع حدودا فاصلة، وتعلنها حركات "إرهابية"، ام انها ستبحث طرقا التفافية للهروب من تصنيف التعريف الإرهابي الصريح على بن غفير وحركته وسموتريتش وفصيله، في داخل الكيان وليس فقط ضد الفلسطيني.

هل ستتهرب أمريكا، من تحديد معايير "الإرهاب" التي تفرضها عالميا على تلك الفصائل، ام ستجد لها "فتوى تشريعية يهودية" أيضا، بأنه ليس بالضرورة اعتبارها حركات "إرهابية"، ولكن يمكنها التعامل معها بالقطعة وفقا للحاجة السياسية، وربما دون علانية فاضحة.

ذات المعايير تواجهها دول أوروبا، رغم انها تتمايز كثيرا في تعريفها لـ "الإرهاب"، وتعترف بمنظمة التحرير رسميا، بل ومنها من يعترف بدولة فلسطين ولها سفارات وليس مكاتب تمثيل فحسب، لكنها غالبها تتعامل مع حماس وفقا لمعايير التصنيف الإرهابي، رغم قنوات الاتصال المفتوحة سريا وشبه علني معها، ولكن البعد القانوني لا زال ساريا.

والسؤال، هل سيتم تطبيق معايير تعريف "الإرهاب" على شريكي الحكم الرسمي في الكيان، ام ستدخل "النفق الأمريكي" للتعامل مع تلك الفصائل الإرهابية ضد اليهود قبل الفلسطينيين.

ولأن المعايير التعريفية لـ "الإرهاب" لن تطبق أمريكيا وأوروبيا، على ممثلي "الحكم الرباعي الفاشي" بما فيهم بن غفير وسموتريتش، يجب الاستنفار الفلسطيني العام، لفتح معركة سياسية – قانونية مضافة للمعارك التي كان مفترض أن تبدأ، وخاصة التي حدد عناصرها الرئيسية خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة سبتمبر 2022، ويبدو أنها أصيبت بـ "حركة نعاس سياسي"، تنتظر شروق شمس خاصة.

اعتقاد البعض بأن أمريكا ستتعامل مع "الحكومة اليهودية القادمة" بمعايير سياسية وفق القانون الدولي، فهو إما واهم أو غبي...

معركة تحديد "قوائم الإرهاب اليهودي" فلسطينيا، يجب مواصلتها والانتهاء منها قبل تشكيل "حكومة الرباعي الفاشي" الحاكم...خطوة قد لا تفرض على أمريكا

تعديلا ولكنها ستربك كثيرا رؤيتها، خاصة لو اتجهت المعركة الى مؤسسات دولية، ومنها حقوق الإنسان المجلس الأممي ومنظمات معلومة.

معركة التحديد، معركة رسمية وشعبية، ودور المؤسسات الأهلية في ذلك لا ينتظر قرارا رسميا للانطلاق بتلك المعركة الوطنية الهامة، ما لم يكن هناك "مصالح خاصة" تمنع تلك الحملة وفقا لـ "شروط التمويل".

إن لم تبدأ معركة وضع "قوائم الإرهاب اليهودي"، فذلك مؤشر أن لا معركة سياسية قادمة مع الحكم الفاشي الديني...وستبدأ حركة "التعايش الواقعي" تحت ضغط مخاوف السلطة الرسمية من حرب عليها في الضفة، ومخاوف الغاء معادلة "أمن مقابل مصالح" مع حماس.

غياب البعد الرسمي الكفاحي الشامل للمعركة الوطنية توافقا مع الغضب الشعبي العام، سيكون "الطريق الآمن" لتكريس مشروع التهويد الشمولي في الضفة والقدس.

ملاحظة: أهل فلسطين يعيشون فرحة كأس العالم بطريقة تختلف عن كل الناس..فرحين بالمباريات ولكنهم فرحين أكثر بان مظاهر نكبة الانقسام مختفية كليا، وأن علم فلسطين بات "تميمة المونديال"..حالة تكشف أن "كراهية إسرائيل" المحتلة لأرض وشعب لن تنهيه كل اتفاقات الكون...يا هووووووووووو!

تنويه خاص: مرات تصاب بالحيرة من مؤسسات إعلامية تعتبر حالها كتير كبيرة، وتشغل العالم بأن "بنت الزعيم" او "ابن الزعيم" الفلاني والعلاني ظهر اليوم أو غاب مبارح..كأنهم نازلين من كوكب غير كوكبنا..الصراحة ان هيك أخبار واللي متعاطي معها قمة "التفاهة"..وبس!

فرصة فلسطين "الذهبية" سياسيا بعد فوز "الفاشية المكثفة"!

كتب حسن عصفور/ سجلت انتخابات الكيان العنصري يوم 2 نوفمبر 2022، في ذكرى توقيع الجريمة السياسية الكبرى ضد فلسطين بصك المشؤوم بلفور 1917، حدثا تاريخيا توج المسار الطبيعي لتطور الأحداث منذ عام 1996، بصعود "الفاشية المكثفة" – تحالف الفاشية الدينية والفاشية العلمانية-، بعد سنوات من الخديعة التي حاولت حكومات الكيان المتعاقبة "سترها" بأشكال مختلفة.

نتائج انتخابات دولة الاحتلال الاحلالي، لم تعد خطرا مباشرا على الكيانية الفلسطينية فحسب، بل هي خطر شمولي، خاصة أن القوة الأساس الصاعدة فيها، والتي ستكون مفتاح التشكيل الحكومي، هي تلك القادمة من "الرحم الاستيطاني"، المغروس في جسد أرض فلسطين.

لم يعد مجهولا أبدا، ان "الرسمية الفلسطينية" عطلت مفاعيل خطاب الرئيس محمود عباس في 13 سبتمبر 2022، تجاوبا مع طلبات أمريكية وبعض من حكومة لابيد وأطراف عربية، ألا تذهب الى القيام بأي خطوة عملية مما تم الإشارة إليه، تحت ذريعة أنها قد تستخدم من قبل "تحالف الشر الجديد" بقيادة نتنياهو – بن غفير.

ما حدث أكد أن تأخير العمل بتلك الخطوات، كان عنصرا دافعا للفاشية المكثفة بالصعود، كونها رأت ان "الرسمية الفلسطينية" لن تمثل فعلا سياسيا حقيقيا، يمكن أن يربك المشروع العدواني الجديد، وان كل ما تقوله لن يرى النور، خوفا ورضوخا لقوة التهديد.

وبعيدا عن سياسة "ألم نقل لكم"، رغم ان الصواب السياسي يتطلبها حينا، فما يجب هو الذهاب الى ما هو فعل، وبلا أي تردد أو انتظارية ساذجة تحت بند لا تفعلوا الى حين رؤية "الحكومة القادمة"، في مسلسل سياسة "التخدير السام" الممارسة أمريكيا وبعض عربيا منذ زمن بعيد، أوصلت الى تآكل المشروع الوطني، وسمحت بحقنه سُما انقساميا سياسيا خاص، شكل القوة الرئيسية لـ "نهش الوطنية الفلسطينية".

وبعد انتهاء "القمة العربية" وما قدمته "سندا سياسيا" لفلسطين، غاب كثيرا منذ سنوات، وعلى ضوء ما طالبه الرئيس عباس بتشكيل لجان قانونية وسياسية لدعم القضية الوطنية دوليا، يجب الانطلاق من خطوات محدد الآن وليس غدا، لو أن "المراد الوطني" هو حماية مشروع أو "بقايا مشروع"، عبر خطوت واضحة ومحددة للرد على فوز الفاشية المكثفة، مستفيدين من "الطاقة الإيجابية" لقمة الجزائر ومنها:

* تقديم طلب رسمي بتشكيل قوات حماية دولية للشعب الفلسطيني في أرض فلسطين.

* العمل مع الكتل الإقليمية لتقديم خطة عملية لفرض انسحاب قوات العدو الغازي من أرض فلسطين.

* عقد المجلس المركزي، بمشاركة مختلف الأطراف كافة لبحث آلية إعلان دولة فلسطين، والخطوات الممكنة، بما تشمل تشكيل حكومة وحدة وطنية.

* اعتبار المركزي برلمان الدولة المؤقت، وبحث ما يمكن لسد بعض "الثغرات التمثيلية".

* بعد تشكيل "حكومة وحدة وطنية" تمنح صلاحيات موسعة لمناقشة العلاقة بين جناحي أرض دولة فلسطين، بالتعاون مع الجامعة العربية، يمكنها تشكيل لجنة برئاسة الشقيقة مصر، وعضوية الجزائر والأردن وقطر.

* تتولى لجنة المتابعة العربية وضع آلية خاصة لتنفيذ إنهاء الانقسام وفق ما سبق من اتفاقات.

* تمنح لجنة المتابعة صلاحية محاسبة الطرف الذي يعرقل عمل "حكومة الوحدة الوطنية"، واكمال المصالحة الداخلية، بسبل مختلفة.

* تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بمشاركة ممثلين عن حركتي حماس والجهاد (بعيدا عن مسميات شكلية كما سبق بما سمي الإطار القيادي)، تعمل على دراسة العلاقة بين دولة فلسطين والمنظمة، صلاحيات ومهام، خاصة في خارج الدولة.

* تفعيل لجنة صياغة دستور فلسطين، بما يضع تعريفا محددا لها، وعلاقتها بفلسطيني الخارج أو مناطق اللجوء.

وهناك خطوات تتعلق بميدان المواجهة الكفاحية، واستمرار حالة "الغضب الشعبي" العام بمظاهره كافة، شعبيا وعسكريا، وتأكيد ما تم الاتفاق عليه بتشكيل "قيادة المقاومة الشعبية"، وتنسيق العمل بين "الأجنحة العسكرية" المختلفة، بعيدا عن "التشويش والتضليل" باستغلال بعض المظاهر لتشويه جوهر الفعل الفدائي بمظهره المستحدث.

وهناك خطوات تتعلق بميدان المواجهة الكفاحية، واستمرار حالة "الغضب الشعبي" العام بمظاهره كافة، شعبيا وعسكريا، وتأكيد ما تم الاتفاق عليه بتشكيل "قيادة المقاومة الشعبية"، وتنسيق العمل بين "الأجنحة العسكرية" المختلفة، بعيدا عن "التشويش والتضليل" باستغلال بعض المظاهر لتشويه جوهر الفعل الفدائي بمظهره المستحدث.

فوز "الفاشية المكثفة" يتطلب كسر "الرتابة السياسية"، و"الرطن الكلامي" الذي ساد المشهد الفلسطيني طويلا ساهم في تعزيز مكانتهم..لا وقت للانتظار ولا وقت للخديعة!

ملاحظة: تغريدة غريبة للناطق باسم الكرملين، بأن "كأس العالم في قطر بات في مهب الريح"...27 حرف أحدثت ربكة وكأنها نذير حرب قادمة..شو اللي صار وزعل بوتين من تميم..بدها ساحر "شيشاني" يفك هاللغز الكرملينى الجديد.

تنويه خاص: مفروض من حركة "فتح" مطالبة الحكومة ملاحقة كل من ينشر "وثائق مزورة" فيما يسمى بلجنة التحقيق باغتيال الخالد المؤسس أبو عمار...ترك الأمور على الغارب يساوي "شراكة في جريمة الاغتيال"..فبلاش استعماء عشان منا نقول انكم متهمين!

قرار أمريكا حول اغتيال شيرين..صفعة مبكرة لـ "التحالف الفاشي" أم "مناورة"!

حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، أعلنت وسائل إعلام أمريكية وعبرية، ان وزارة العدل الأميركية أبلغت مؤخراً وزارة العدل الإسرائيلية، بأن مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف.بي.آي) فتح تحقيقاً في مقتل الصحافية الفلسطينية - الأميركية شيرين أبو عاقلة، التي تم اعدامها بيد قوات جيش الاحتلال في شهر مايو بمدينة جنين.

القرار، اعتبرته وسائل الإعلام العبرية، بأنه "غير عادي" و"غير مسبوق"، بعدما أصدر جيش الاحتلال في وقت سابق، ان هناك خطأ حدث، ولكنه نفى عملية "تعمد القتل"، وصمتت الإدارة الأمريكية على ذلك، الى أن أعلنت قرارها الأخير، ما يعني أنها ستبدأ في تحقيقات تشمل لقاء جنود ومسؤولين من جيش الاحتلال، والذي سارع وزيرهم غانتس، برفض البيان الأمريكي ووصفه بـ "الخطأ الفادح" ولن يتعاون معه.

مبدئيا، القرار الأمريكي، يمثل انحيازا "نسبيا" الى الرواية الفلسطينية، بأن جيش الاحتلال تعمد استهداف شيرين وقتلها، كجزء من قتل "الرواية" التي تفضح مسار جرائم الحرب المرتكبة بشكل يومي، في أرض فلسطين المحتلة، ما سيزيد من عبئ الضغط السياسي – الأمني على دولة الاحتلال والممارسات الإرهابية، التي تنفذها بشكل مستمر.

يبدو واضحا، ان القرار الأمريكي حول فتح التحقيق كان جاهزا، ومعدا الى وقت مناسب، مرتبط بنتائج الانتخابات النصفية الأمريكية، والتي خرج منها الحزب الديمقراطي بمكاسب غير متوقعة، بل عاكست كل الاستطلاعات التي توقعت "طوفانا أحمر" على حساب "الأزرق"، وكذلك نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي، رغم ان المؤشرات كانت تسير لصالح "التحالف الفاشي المكثف" برئاسة نتنياهو.

ومع "الربح الديمقراطي" في أمريكا، وهزيمة "تحالف بايدن" الإسرائيلي، قررت واشنطن ان تسارع في محاصرة الفريق الحكومي الجديد، والذي سيضم فيما يضم، ممثلين رسميين لحركات تعتبرها أمريكا "إرهابية"، بشكل أو بآخر، وقد

كان تصريح الناطق باسم الخارجية برايس ردا على أقوال بن غفير في احتفالية "كاهانا" بأنها تصريحات مقيتة، اعتبرته أوساط في الكيان، بأنه "أمر غير معتاد" بين تل أبيب وواشنطن، لكنها رسالة سريعة مما بدأت تتخوف منه، ببروز العنصرية الصريحة.

التصريح الأمريكي بفتح التحقيق في مقتل شيرين أبو عاقلة، بالقطع ليس بحثا عن "الحقيقة" حبا في "العدالة"، بقدر ما هي محاولة سريعة ورسالة مبكرة جدا، لفريق نتنياهو الفاشي، والذي كان منحازا الى الرئيس السابق ترامب، بل أنه لم يكن مع موقف واشنطن في حرب أوكرانيا، ويهمس دون ضجيج أنه أقرب الى بوتين، ولذا فالبيان الأمريكي يمثل جرس إنذار مبكر جدا عما سيكون، في ذهاب "التحالف الفاشي المكثف" بعيدا في ممارساته الإرهابية.

إدارة بايدن تدرك جيدا، ان التطرف الإسرائيلي القادم سيربك موقفها العام في المنطقة، ويحرجها كثيرا أمام "حلفائها"، بعدما بدأت تهتز الأرض من تحت أقدامها في أكثر من زاوية، بل أن بعض من كانوا "حلفاء مخلصين جدا"، كسروا "جدار الطاعة التاريخي"، والذهاب لسياسة اللا محاور، كما بدأت في قرار "أوبك بلس"، عندما قادت السعودية والإمارات مع روسيا موقف حول إنتاج النفط اعتبرته أمريكا "عدائيا لها.

وفلسطينيا، بدأت "الرسمية الفلسطينية" التسلل البطيء نحو كسر "البلادة السياسية" التي اصابت مواقفها سنوات طويلة، وبعد النجاح بانتزاع تصويت تاريخي في اللجنة الرابعة للأمم المتحدة، والذهاب الى محكمة العدل الدولية لبحث "ماهية الاحتلال" والعنصرية والتطهير العرقي، ما سيدخل الولايات المتحدة في مأزق تصادمي مع مؤسسة استخدمتها في مواجهة الآخرين، كما أنها لن تضمن بقاء "السكون السياسي الفلسطيني" طويلا للذهاب نحو تفعيل قرارات "فك الارتباط" مع دولة الاحتلال الاحلالي، الأمر الذي سيضعها في "مأزق خاص" مع المنطقة لو أنها حاربت التوجه الفلسطيني، في ظل "حكومة فاشية عنصرية" في تل أبيب.

وبالتأكيد، كان لجلسة الاستماع في لجنة التحقيق بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يوم الخميس 10 نوفمبر 2022، حول عملية اغتيال شيرين أبو

عاقلة، اثرا مباشرا على القرار الأمريكي، ما قد يكون شكلا من "أشكال المناورة الالتفافية" على مسار لجنة التحقيق في المجلس الأممي، مستغلة أن شيرين تحمل الجنسية الأمريكية، وأنها بدأت تحقيقا بذلك، ما قد يربك مسار اللجنة الأممية، ويعرقل عملها.

وبعيدا، عما كانت "نوايا إدارة بايدن" فقرار فتح تحقيق في اعدام شيرين، يمثل خطوة هامة لفضح جرائم حرب جيش الاحتلال من جهة، ولتعميق طبيعة الاختلاف المرتقب بينها والحكومة الفاشية القادمة، بحذر ودون أوهام كبرى!

ملاحظة: زوجة بن غفير كشفت جوهرها الإرهابي، ليس ضد الفلسطيني لحاله، بل ضد غيره..لما راحت "لقاء زوجات التحالف" وهي حاملة مسدس، ولسانها يقول أنها لا تثق بشرطة الكيان وبدها تحمي حالها بحالها...هيك نماذج بقدر سوادها بقدر ما فيها خدمة.."الوقاحة الإرهابية ممكن تصير نعمة سياسية" لو الشغل بيصير مش هرقلة!

تنوه خاص: كما اليوم في 15 نوفمبر 1988، أعلن الخالد المؤسس بصوته، الذي لا زال حاضرا قوة وكبرياء وطني، "إعلان الاستقلال" ..نصا لتاريخ سياسي جديد نحو الكيانية الأولى فوق أرض فلسطين..إعلان ينتظر استكمال أركانه قبل أن تتمكن دولة الكيان و"حرس حدودها الجدد" من كسر اقدامه..التاريخ لا ينتظر مترددا ولا يحترم مرتعشا!

قلق "يهود أمريكا" من ترامب..الرسالة السياسية المفاجأة!

كتب حسن عصفور/ في أحد المفاجآت الغريبة، ما نشرته مجلة "نيوزويك" عن استطلاع أظهر أن غالبية كاسحة (76%) من "يهود أمريكا"، يشعرون بقلق كبير من عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الى البيت الأبيض مجددا، وخطرا ماثلا لـ "معادة السامية".

وربما، لو كان ذلك الاستطلاع، الذي تم لصالح منظمة "جي ستريت" اليهودية، المختلفة سياسيا عن "الإيباك"، منشورا في مؤسسة إعلامية غير معلومة، لكان

الشك الأكبر هو أول ما يتسلل للقارئ، لكن قيام أحد أعرق المجلات الأمريكية "نيوزويك" بنشره منحه "قيمة سياسية مضافة".

المفاجأة السياسية الأكبر والأغرب لذلك الاستطلاع، انها جاءت ردا على "عتاب رقيق" من ترامب لليهود الأمريكان، الذيم انحازوا بأغلبية تصويتهم الى منافسيه "الديمقراطيين"، وأشار الى أنهم تناسوا "الخدمات التي قدمها لإسرائيل"، بل أنه قال لهم، انه لو ترشح فيها لفاز بمنصب رئيس الوزراء (إشارة لشعبيته هناك)، فسارعوا بالرد على ذلك، ان عودته خطرا وتفتح الباب لتشجيع الأعمال المعادية لهم.

ورغم، ان التصويت "اليهودي" في أمريكا تاريخيا منحاز للديمقراطيين، لكن ترامب توقع أن ينال نصيبا مقابل "خدمات غير مسبوقة" للكيان، خاصة ما يتعلق بنقل السفارة الى القدس واعتبارها عاصمة له، وتشجيع حركة تطبيع رسمية عربية لم تكن قبله، ولذا فرسالة "العتب الترامبي" بدأت وكأنها "تهديد سياسي" لما سيكون لو فاز، وتحريض صريح على سلوكهم لأنصاره وكذا أنصار الحزب الجمهوري، ما يرونه خطر قادم.

الاستطلاع يكتسب أهمية استثنائية مع الترابط الممكن لاحقا، بعد فوز "التحالف الفاشي المستحدث" في داخل الكيان الاحتلالي والاحلالي، وتشكيل حكومة بدأت تثير "قلقا واسعا" بين "يهود أمريكا"، وغالبيتهم يرونها خطرا على مستقبل الكيان، وصل الى أن يكتب أحد أهم صحفيي أمريكا "اليهودي الصهيوني" توماس فرديمان مقالا نعى فيه "إسرائيل التي يعرفها"، واعتبر قادة من منظمة التأييد الأعمى للكيان، المعروفة باسم "الإيباك"، تلك الانتخابات هي أيضا خطرا على إسرائيل، وخطرا عليهم، لأنها ستفتح الباب واسعا لكراهيتهم.

"القلق اليهودي الأمريكاني"، انعكس سريعا، وربما للمرة الأولى منذ زمن بعيد، برد الخارجية الأمريكية على تصريحات "الإرهابي" بن غفير، المتوقع أن يكون وزيرا في حكومة نتنياهو القادمة، رفضا لها ووصفت إشادته برجل الإرهاب الميت كاهانا بمقيته وتشجيع على العنصرية والكراهية.

الرد الأمريكي السريع على أقوال بن غفير، وإشادته برجل ترأس حركة إرهابية عنصرية محظورة في الولايات المتحدة، ليس إدانة لها فقط في إسرائيل، ولكنها

تحسبا لما سيكون لاحقا داخل أوساط "يهود أمريكا"، وعودة نشاط تلك المنظمات الإرهابية العنصرية للعمل داخلها، ما سيفتح بابا جانبيا لكراهية غير مسبوقة لـ "اليهود الأمريكان".

"القلق اليهودي العام" من ترامب وأنصاره، هو انعكاس فعلي للقلق من انعكاس أفعال "التحالف الفاشي الحاكم" في دولة الاحتلال، ليس داخل الكيان وأمريكا، بل في غالبية الدول الأوروبية، ما سيعيد موقفا معاديا لهم، بعدما اعتقدت "الحركة الصهيونية" انها هزمته، بل وانتصرت عليه في ظل تطورات سياسية في المنطقة العربية، وبعدما تمكنت من الغاء قرار الأمم المتحدة حول الصهيونية بصفتها حركة عنصرية، ما سيعيد التفكير مجددا بالعودة الى مناقشة ذلك داخل الأمم المتحدة.

"القلق اليهودي العام"، من خطر عودة ترامب والتزامن مع انتصار "الفاشية اليهودية" في الكيان، من أن يكون عاملا مساعدا لقرار اللجنة الرابعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الذهاب الى "محكمة العدل الدولية"، ورأيها القانوني في طبيعة الاحتلال والاستيطان والتغيير الديمغرافي في أرض فلسطين المحتلة، والذي وصفته وسائل إعلام عبرية بأنه "حرب جديدة" على إسرائيل.

"القلق اليهودي العام" في أمريكا ودول أوروبية لم يعد وهما بل بدأت مؤشراته سريعا تبرز في أكثر من مجال ومظهر، شملت مؤسسات وشخصيات رياضة وفنية، وانتقلت للاستنجاد بجبروت "رأس المال اليهودي" لمحاصرة ما تراه تطورات معادية للصهيونية واليهود، عالميا.

"القلق اليهودي العام"، الذي بدا يبرز بوضوح لم يكن سابقا، هو فرصة سياسية هامة لخدمة الموقف الوطني الفلسطيني العام ضد "العنصرية والأبرتهايد والفاشية" وجرائم حرب لا تتوقف، من أجهزة دولة الكيان الأمنية، جيشا وفرق استيطانية إرهابية، ويجب العمل على الاستفادة القصوى منها.

"قلق اليهود العام" في أمريكا ودول العالم سيجد له أثره المباشر داخل دولة الكيان وسريعا، بعد تشكيل "الحكومة الفاشية الجديدة" برئاسة نتنياهو لتصبح رأس حربة الخطر الأول على كيانهم، كما قالها رئيسهم السابق ريفلين.

وجود "الكاهانية" و"النتنياهوية" الحديثة في حكم إسرائيل، لم يعد خطرا على الفلسطيني والعربي فحسب بل هو خطر، ربما أكبر، على اليهود حيثما وجدوا...وقريبا ستسقط، وربما الى الأبد "صورة الضحية" الكاذب!

ملاحظة: وأخيرا.. كسرت الرسمية الفلسطينية "جرة الخوف" من التهديدات متعددة الرؤوس.. ومضت في موقفها الذهاب لمحاكمة الكيان الفاشي في محكمة العدل الدولية..قرار أفرح روح الخالد المؤسس ياسر للبدء بأول خطوة للانتقام السياسي...وستغني فرحا لو بدت معها خطوات تكريس دولة فلسطين... يا حلالي يا مالي الوطني!

تنويه خاص: منح بلدية رام الله جائزة ياسر عرفات للإبداع، مؤشر تشجيعي هام أن العمل لخدمة الناس بشكل منيح له مقابله مش بس مادي بل ومعنوي ..وشو بدهم فخر أكبر من فخر جائزة الخالد قائد عام شهداء الوطن ومؤسس كيانه الأول..!

ما بعد 11 نوفمبر في نيويورك.."المعركة الفلسطينية" اللاحقة!

كتب حسن عصفور/ ربما لن يكون أكثر قيمة من "هدية سياسية" ترسلها فلسطين الدولة والقضية الى زعيمها الخالد المؤسس ياسر عرفات في ذكرى يوم اغتياله 11 نوفمبر بيد "الفاشية اليهودية"، من انتزاع قرار في الأمم المتحدة يتعلق بالتبعيات القانونية الناشئة عن الاحتلال والاستيطان، وانتهاك إسرائيل المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وتغيير الواقع الديمغرافي لمدينة القدس وطابعها.

"هدية سياسية"، تعيد الاعتبار لأصل الصراع الذي دخل نفقا من التيه زمنا طويلا، وربما بتحديد أدق، منذ قيام دولة العدو القومي في زمن الإرهابي الأكبر شارون من اغتيال المؤسس للكيانية الفلسطينية المعاصرة ياسر عرفات، 11 نوفمبر 2004، ما أدى الى أوسع عملية "تورنة الأرض وتهويدها" مع حركة

استيطانية غير مسبوقة، أدت لإقامة "قاعدة إرهابية يهودية" داخل أرض فلسطين وحدودها وفق قرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012.

ومبكرا، أدرك "التحالف الأمريكي – الإسرائيلي" القيمة القانونية التاريخية للقرار المنتظر، والمتوقع أن ينال أغلبية ساحقة، فسارعت "إدارة بايدن" وعبر وزير خارجيتها "اليهودي" بلينكن الى ممارسة أشكال الضغط المختلفة، من المظاهر الناعمة الى الخشنة، فيما أطلقت حكومة دولة الغزو والاحتلالي، كل ما لها من أدوات ترهيب وترعيب، باتصالات مباشرة، حول ما سيكون فيما لو أصر الرئيس محمود عباس الذهاب للتصويت على مشروع القرار، وبجانب التهديدات "خلف الإعلام"، الى رسائل عبر وسائل الإعلام بأدوات "يهودية" و"غير يهودية".

يوم 11 نوفمبر 2022، معركة سياسية تحمل القول الفصل نحو بدأ ملاحقة دول الاحتلال بذاتها، أمام محكمة العدل الدولية، التي وفقا لميثاقها ستفتح باب نقاش تطبيق القانون الدولي على تبعات الاحتلال وآثاره الشاملة، ما يؤدي وصولا الى وضع "خريطة طريق إلزامية" لإنهاء الاحتلال الذي بات الوحيد القائم، برعاية أمريكية، الى الاستقلال والتحرر من الاحتلال الاحلالي.

أمريكا وإدارتها الراهنة، تدرك جيدا ماذا يعني الذهاب الى "محكمة العدل الدولية"، على دولة الاحتلال، ولذا لم تنتظر كثيرا لعرقلة المشروع مبكرا، وربما كانت "المفاجأة السياسية"، هو رفض رسمي فلسطيني للرضوخ لموقف واشنطن وطلبها، وكان الرد واضحا بأن فلسطين منحت كل الفرص المتاحة وغير المتاحة، الممكنة واللاممكنة، بل وصلت الى درجة الاتهامية جراء "التساهل السياسي" الطويل.

قرار 11 نوفمبر سيمثل محطة مركزية في الانتقال من حالة "السكون السياسي"، التي طالت زمنا يفوق الممكن والمتاح، الى "الصدام السياسي" الذي يجب أن يستمر الى أن تصدر خريطة الطريق الدولية، "إنهاء الاحتلال الى الاستقلال والتحرر".

بالتأكيد، لن تقف دولة الغزو الاستعماري والاحتلال الاحلالي متفرجة على ما سيكون، ولن تذهب الى "لغة الترجي والتوسل" لوقف مفعول القرار، بل ستذهب

الى استخدام كل أشكال التدمير والتخريب، دون أي تردد، بما فيها اللجوء لـ "أدوات محلية" تعتقد أن فرصتها التاريخية آن أوانها، لاستبدال الثورة والمنظمة.

ما بعد يوم 11 نوفمبر 2022 والتصويت الأممي، ستبدأ فعلا المعركة الأشمل والأهم، نحو تطبيق أول المطالب التي وردت في خطاب الرئيس عباس يوم 13 سبتمبر 2022 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بوضع خريطة طريق لإنهاء الاحتلال نحو الاستقلال والتحرر وإقامة دولة فلسطين، ما يستوجب بحث أدوات استمرار "المعركة الفلسطينية" السياسية، بكل عناوينها من تعزيز دور "المقاومة الشعبية العامة" الى ترتيب بيت منظمة التحرير ومراجعة ما أصابها مرضا سياسيا، أنهك دورها وسمح للبعض المنتظر "هدية يهودية" للنيل منها.

مواصلة "المعركة الفلسطينية" القادمة لانتزاع قرار محكمة العدل الدولية لإنهاء الاحتلال وآثاره القانونية، لا يجب أن يسير بمسار "الاتكالية السائدة"، بل يتطلب تحديثا سريعا لأدوات الفعل كي تصل الى نقطة الفصل المركزية.

مواصلة "المعركة الفلسطينية" يجب أن يترافق بخطوات موازية عملية لتأكيد التمسك فعلا بـ "فك الارتباط" عن دولة الاحتلال وتعزيز مكانة دولة فلسطين، باعتبارها خطوات تعزيز وترسيخ للهدف الوطني العام.

مواصلة "المعركة الفلسطينية" يستوجب تفعيل حقيقي لدور "الخلية السياسية الأولى" – اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير- لتحويل عناصر خطاب سبتمبر الى "خطة عمل" نافذة وليس محتملة، خاصة وأن انتخابات دولة الكيان قدمت "خدمة استراتيجية" بما أفرزته "تحالفا فاشيا عنصريا"، يربك بني جلدتهم قبل غيرهم.

الشعب الفلسطيني ينتظر حائرا، ما بعد يوم قرار 11 نوفمبر، بين فرح سياسي تأخر كثيرا لمطاردة عدوه القومي.. و"حذر سياسي" من سلوك قيادته بعد تجربة طويلة...فلا تدعو "الحذر ينتصر"!

ليكن قرار 11 نوفمبر "هدية خاصة" الى طائر الفينيق الفلسطيني الخالد أبدا ياسر عرفات.. لتنهض روحه من بين ركام "بقايا وطن" تنفخ في سوره فعلا كفاحيا عاما!

ملاحظة: حكي سفير الدولة الأمريكانية في تل أبيب عن رفضه لضم أراضي فلسطينية لا يستقيم أبدا مع تحالفهم مع الفاشية الجديدة..وأكيد مش راكب خالص مع تهديدهم للقيادة الفلسطينية حول قرار انهاء الاحتلال..الكذب كتير مبين يا "مبتسم"!

تنويه خاص: قبل عامين كما اليوم، توقف نبض قلب الصديق صائب عريقات..رحل دون أن يرحل...غاب دون أن يغيب..تراه في تفاصيل كثيرة بين صداقة فردية واختلاف فريد..صائب سلاما لك فحضورك حاضر دوما يا صديق!

مسار "الرسمية الفلسطينية" تحسبا من حكم "الفاشية اليهودية الدينية" تائه!

كتب حسن عصفور/ بعد تصريحات رئيس حكومة "الفاشية العلمانية" الخاسر لسلطة الحكم، يائير لابيد حول حكومة "الفاشية الدينية" بقيادة تحالف رباعي بزعامة نتنياهو، وكشف جوهر عناصر برامجها، لم يعد هناك الكثير لدي الطرف الفلسطيني انتظارا.

صرخة "رئيس الحكومة الفلسطينية" د.اشتية حول الحرب القادمة التي ستقوم بها حكومة "الفاشية الدينية"، عنوان المشهد الذي سيكون، دون أي تحسب حسابا رادعا لأي عامل خارجي، ولذا فالنداء الذي طالب به العالم، يمكن اعتباره "صرخة في وادي القلط" لن يسمعها سوى صاحبها، ولذا بدلا من "عويل كلامي"، وجب تغيير المسار بـ "عويل فعل" استعدادا لحرب لم تعد احتمالا فحسب.

رهان "الرسمية الفلسطينية" بمكوناتها كافة حول "النجدة الخارجية"، من بلدان الغرب ورأسها أمريكا، خاصة من يرى "خلافا جوهريا" مع "ميل نتنياهو السياسي" لخصم إدارة بايدن، ليس رهانا خاسرا فحسب، بل هو خيار سياسي داعم موضوعيا لمخطط حكومة "الفاشية الدينية" القادمة.

منذ إعلان نتائج الانتخابات في دولة الكيان العنصري بداية نوفمبر 2022، بدأت مرحلة سياسية جديدة كليا، تختلف في جوهرها عما سبق، ما يفرض تغيرا جوهريا بالمقابل فلسطينيا، وخارج دائرة "المعتاد اليومي" منذ 2005، لو حقا هناك موقف لمواجهة "الحرب القادمة"، والتي لا تقيم وزنا لما هو خارج فلسطين، خاصة وأن العمق الرسمي العربي، لا يملك سوى "الدعاء السياسي" للشعب الفلسطيني".

الاستعداد لمواجهة حرب "الفاشية الدينية"، لا يبدأ من وهم انتظار فزعة خارجية، بل نقطة الانطلاق تبدأ من مقر الرئيس محمود عباس، الذي عليه أن ينفض كل غبار تراكم انتظارا، نحو مسار يتوافق رسميا مع تنامي "حالة الغضب الشعبي" في الضفة والقدس، بأشكال مختلفة، وصياغة ترتيبات الفعل وفقا لموسيقى الغضب العام.

لم يعد هناك خيار ولم يبق زمنا لترف التفكير، لمواجهة "الغزوة الفاشية الجديدة"، فكل تأخير في فعل الضرورة الوطنية يساوي موضوعيا خدمة لمشروع الفاشية الدينية، معادلة سياسية ستحكم مشهد الصراع القادم.

الحرب القادمة على "هوية المشروع الوطني الفلسطيني" في القدس والضفة الغربية بدأت، لم تتأخر، ما يفرض التغيير سلوكا ومنهجا وفعلا من الرسمية الفلسطينية، تبدأ من صياغة قواعد العمل، بعيدا عن "حسابات مرتعشة"، ولتكن رأس شرارة الفعل الإعلان عن تشكيل "قيادة وطنية شعبية موحدة"، لها وحدها وضع مسار حركة "الغضب الوطني العام" بمختلف أشكاله.

ولعل الذهاب لـ "ترميم" وضع حركة فتح الداخلي ركيزة هامة لمنح تلك القيادة قوة مضافة، فـ "مرض فتح هو مرض الوطنية الفلسطينية" وعكسها صواب سياسي تماما...ودونها لا مكان لحديث مواجهة حقيقي ولا أمل فيها ومنها.

الإعلان الرسمي عن تشكيل قيادة الفعل الوطني، الرسالة الأولى للشعب الفلسطيني عن تغيير حقيقي في السلوك والفعل، خاصة وان "الثقة الوطنية" بالرسمية ومؤسساتها وصلت الى أدنى مراحلها، بل ربما باتت تحت صفرية جدا، ما يتطلب عملا مضاعفا وجهدا غير معتاد، لكسب الثقة الوطنية واستعادتها، بسلوك ومواقف ملموسة، وليس عبر بيانات صارخة باكية.

كسر الرتابة السائدة، وإعلان قيادة عمل الفعل الشعبي العام، بالتوازي مع الذهاب في تطبيق مقررات فك الارتباط بشكل عملي والخروج من دائرة فعل الكلام المتواصل منذ 2015، الى فعل الفعل الذي أوشك أن يفقد روحه كليا.

توازي فعل مواجهة "الفاشية الدينية" وفعل فك الارتباط عن دولة الفاشية الاحتلالية، المعادلة التي يجب أن تحكم مسار الاستعداد لـ "الحرب التي تدق الباب"..دونها يصبح الكلام رفع عتب وطني مساره استسلام رسمي.

ملاحظة: ما فعلته "المفوضية الأوروبية" حول تبادل معلومات بيانية مع دولة الكيان العنصري تتعلق بأرض فلسطين وسكانها جريمة سياسية كاملة تستوجب غضب حقيقي...وبدهاش "لحوسة كلام".

تنويه خاص: موقف اتحاد كتاب مصر حول رفع العصا ضد أسماء ذات قيمة أدبية كبيرة في حال تجاوزها الخط الأحمر تطبيعا...رسالة أن فلسطين في العمق الوجداني الشعبي وأن غابت عن العقل الرسمي العربي...تسلم الأيادي يا شعب أرض الكنانة!

مغادرة الرسمية الفلسطينية "التكلس السياسي" واجبا..فـ"الفاشيون" قادمون!

كتب حسن عصفور/ ما أن أعلنت "العينات الأولى" لنتائج انتخابات دولة الاحتلال الاحلالي، بفوز "الفاشيون المستحدثون" يوم الأول من نوفمبر 2022، كان منطقيا أن تنطلق "ورشة عمل فلسطينية" من مؤسسات "الرسمية، لرسم المسار الوطني العام، المفترض أن يكون.

وبالأصل، كان مفروضا وجود "خلية عمل مصغرة" مستعدة لكل ما سيكون احتمالا، ما قبل أول نوفمبر، ولكن بما أن "الحراك الجيني" بات "صفر ريختر"، وكي لا يقال إن "القمة العربية" تصادف انعقادها مع ذلك "الحدث الإسرائيلي" الكبير، فليس مطلوبا ابدا حضور الرئيس محمود عباس لانطلاقة "العمل

التحضيري"، الى جانب أن التواصل بات أكثر "سلاسة وسهولة" عما كان في الزمن السابق.

وخروجا من دائرة "اللوم السياسي"، الذي طالت أرقام عناصره ومواضيعه في الزمن الراهن، أصبح لزاما، الذهاب فورا لتشكيل "خلية أزمة وطنية" تتولى وضع التصورات السياسية كافة، لمواجهة "الانقلاب الظلامي" الأخطر في الدولة العنصرية منذ 1948، وما يرتبط ذلك من محاولة الانتقال من "التهويد الفرضي" الى "التهويد الصريح" قوننة وإرهابا في آن.

لم يعد بعيدا أبدا، ان تعلن "حكومة الفاشيون الجدد" ضم كل المستوطنات الكبرى الى الكيان فرضا تشريعيا، وتطبيق "القانون الإسرائيلي" على الغالبية الأخرى، انتظارا لـ "ضم تدريجي ناعم" خارج الضجيج المعتاد، كون "الكتلة الاستيطانية" باتت هي صلب الحكم القائم.

لن تنتظر حكومة "الفاشية المكثفة"، أن تصحو "الرسمية الفلسطينية من سباتها الخاص، وستذهب مباشرة الى العمل لاستكمال "تهويد البراق"، ساحة وحائطا، والاستعداد لوضع حجر أساس بناء "هيكلهم الثالث" واستكمال عملية فتح "النفق"، الذي كان سببا في أول مواجهة شعبية عسكرية مع حكومة نتنياهو سبتمبر 1996، ما أجبرهم على وقف خطة التخريب المرادة.

لن تنتظر حكومة "التحالف الفاشي الجديد" زمنا لتعزيز حركة "الانفصال الوطني – الجغرافي" بين أرض دولة فلسطين المفترض إعلانها، وستعمل كل ما هو لزوما لتكريس "حكم حماس" في غزة وامدادها بوسائل التكريس بمختلف المظاهر، مع فتح قنوات تشويش أكثر علانية على التمثيل الوطني.

لن تنتظر "حكومة الفاشية المكثفة"، ان تتذكر "الرسمية الفلسطينية" دورها ومهامها، وستعمل على نشر "الفتنة الوطنية" كسلاح مضاف الى أسلحة الإرهاب والقتل والضم والاستيطان ضمانة وركيزة لمنع "هبة وطنية فلسطينية شاملة"، وحصارها في "شرنقة التصارع الذاتي"، بديلا لـ "التصارع مع العدو القومي".

لن تنتظر "حكومة التحالف الفاشي الجديد"، صحوة الرسمية الفلسطينية، كي تبدأ بوضع مخطط "شارون الخاص" حول إنشاء "محميات الضفة" وخلق أدواتها الممكنة، مع تعزيز حضور "النتوء الكياني الغزي".

المعركة الراهنة ليس فقط مرتبطة بما هو كلاما عن "الحق التاريخي"، ولكنه سيرتبط كليا وبشكل أقرب الى "المطلق السياسي" بـ "حركة الفعل التاريخي"، وقياسا بمؤشرات الأيام الأولى فلا يوجد "بشرة وطنية"، بأن "الرسمية الفلسطينية" تغيرت عما قبل أول نوفمبر 2022، وما بعده، بل ربما زادت حركة "التكلس السياسي"، في غياب لأي موقف رسمي حول "الحدث الظلامي الكبير" نتاج تلك الانتخابات وكأنها غير ذي صلة، بل أنها لم تجلس مرة واحدة ليس لوضع ملامح خطة العمل المفترضة، بل تقييما ودراسة أولية، تمنح "الفلسطيني" "فألا حسنا" بأن "قيادته" ليست من "أهل الكهف السياسي".

استمرار فعل "التكلس السياسي" للرسمية الفلسطينية تمثل "رسالة تشجيع" لتحالف "الفاشية المكثفة"، أن لا خطر كبير يهدد مشروع قطار تهويديها السريع، ولن تعرقل حركة الضم الاستيطاني، بما يرافقها من ارتكاب "جرائم حرب" متشعبة.

لا وقت للملامة كثيرا، فكل أركان المشهد تشكل "منشطات سياسية" من النوع المضاعف لفعل فلسطيني سريع وشامل، وليس ما ينشر إعلاميا ومخاوف لم تعد سرية داخل الكيان العنصري وتحالفه الدولي، خوفا من "القادم الأسود" سوى ملامح أولية.

لا وقت للانتظار فلسطينيا، لمحاصرة "التحالف الفاشي الجديد"، لو حقا يراد حصاره، وكل تأخيرة ستكون "خيرة" لمشروعهم الإرهابي التهويدي البديل، وخطرا كبيرا على مشروع الوطنية الفلسطينية.

ملاحظة: ما كتبه الصحفي الأمريكي فريدمان، عن إسرائيل التي عرفها راحت في الباي باي..رسالة لك ذي عقل أن كفاكم وهما..وهذا صحفي يهودي صهيوني ومش "يساري"... جرس للبعض العربي المتصربع علاقة مع كيان "شاذ سياسيا"، قبل أن تكون للفلسطيني...معقول تصل الصرخة أم هم "دان من طين ودان من عجين"!

تنويه خاص: عدم تذكير "السلطة الفلسطينية" باغتيال رابين من قبل "تحالف الفاشيين" 4 نوفمبر 1995، همالة سياسية..زي همالة حزب العمل في الكيان..هيك فرصة بتكشف حقيقة "حكام الكيان الجدد" اهم بكتير من "الكلام المسقع".

من جيش الاحتلال الى جيش "الفاشية اليهودية"..والضرورة الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ سريعا جدا بدأ تطبيق مبدأ "اقتل فلسطيني دون أن تفكر فيما سيكون خطرا أم لا"..مبدأ أخذ طريقه قبل أن يتولى "التحالف الفاشي الرباعي" الحكم، وبدأ نجمه الساطع الإرهابي إيتمار بن غفير وكأنه "وزير مجمل الشؤون الأمنية"، داخليا وعسكريا في الضفة والقدس، وقبل التشكيل الرسمي، وعكسه استطلاع رأي لسكان دولة الكيان نشر يوم الثلاثاء 29 نوفمبر 2022، بنسبة تفوق 55% منهم يؤيدون قتل الفلسطيني حسب "النوايا".

قبل أيام، في الخليل قال أحد جنود الفاشية اليهودية بعدما اعتدى على ناشط يساري إسرائيلي، "أنا القانون"، القائم على ("طلقة واحدة.. قتل واحد.. لا ندم.. أنا من يقرر"، في تكثيف مطلق لـ"العقيدة المستحدثة" التي يرونها في مواجهة من يرونهم عدوا، أي كان فلسطينيا أم غير فلسطيني.

يوم الثلاثاء، اعدمت قوات "الفاشية اليهودية" في الضفة الغربية خمسة فلسطينيين، اعداما ميدانيا، كان بينهم راني أبو علي، والذي أوقفوا سيارته وأطلقوا النار عليه مباشرة وهو جالس ثم كسروا بابها وأعلن منفذ جريمة الحرب، بأنه قتل فلسطيني..وفورا قام مدير عام شرطة العدو ديفيد يوئيل بالثناء على ما فعل القاتل، قائلا ان ما يريده هو "ان يكون الفلسطيني ميت فقط"..

بالتأكيد، جرائم الحرب التي يرتكبها جيش العدو الغازي ضد الفلسطيني، لم تتوقف، لكن جديدها تلك التعبئة الفكرية والعقائدية المستحدثة، بحيث يصبح القانون بيد حامل البندقية، ولم يعد هناك حسابا ما دام الأمر قائم على "قتل الفلسطيني..هذا ما يراد" كما لخصها مدير شرطة الفاشية الجديدة.

الأمر ليس جدلا لغويا حول توصيف التطورات الجديدة لجيش المحتلين الغزاة، بل هو توصيف مستحدث لتطورات تستبق تشكيل "الرباعي الفاشي الحاكم"، ترتبط بالسلوك والعقيدة التي لم تعد قيد التفكير بل انتقلت مباشرة الى التنفيذ، دون تردد أو ارتباك، بل وبافتخار لما يتم القيام به، من "القتل المباشر"، كما قالها يوئيل.

الطبيعة الفاشية الجديدة لجيش المحتلين الغزاة، لم تعد تثير "مخاوف فلسطينية" فقط، بل جزء من المؤسسة الأمنية في دولة الكيان العنصري، والذين يرون مثل ذلك السلوك مؤشرا لتفكيك "الجيش" كما قالها رئيس أركانهم السابق إيزنغوت، أو تثير مخاوف من نشوب "حرب أهلية" تطرق باب كيانهم، ومخاوف طالت يهود أمريكا من منتج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.

تكريس مفاهيم سياسية فكرية لوصف واقع مستحد، هو جزء من فعل المقاومة الشاملة، لا يجب التردد في استخدامه رسميا وشعبيا، أي كانت مخاوف البعض من التعبير ارتباطا بعقد ما..فالسلوك والعقيدة هي من يحدد الوصف، فمن يحاسب الفلسطيني على نواياه ويستبقها بالقتل، ومن يرى أن الذي يريد رؤيته هو "الفلسطيني ميت" ، فلا مكان لتعريفه سوى أنه "فاشي"... دون بحث عن نفق تسويات لغوية تخدمهم.

ويرتبط التعريف بمنهجية عمل وعقيدة جديدة للرسمية الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي للكيانية الوطنية، بأن تعيد تعليماتها للمؤسسة الأمنية بكل فروعها، أن الفاشي هو عدو وهدف في آن، وأنه لا يوجد عائق بمقاومته كلما شعر أنه يمثل "خطرا مسبقا"، وتعلن رسميا أن كل من هو جزء من "المؤسسة الفاشية الجديدة" بات هدفا مشروعا للفلسطيني، دون وضع خطوط فارقة بين مستوطن وعسكري، فكلاهما جزء من تلك المنظومة القائمة على تنفيذ قتل الفلسطيني.

وبداية، وجب على الرئيس محمود عباس أن يصدر قرارا فوريا بوقف كل أشكال التنسيق مع المؤسسة الأمنية الفاشية الاحتلالية، باعتبار ذلك مقدمة لخطة المواجهة مع "الإرهاب اليهودي"، ودون ذلك لن يتعامل أي فلسطيني او حتى إسرائيلي بمن فيهم الفاشيين بجدية مع أي موقف كلامي في ظل استمرار قنوات التواصل التنسيقية مع تلك المؤسسة الأمنية الفاشية.

ومن باب فعل المقاومة السياسية، يجب تعميم المنطلقات الجديدة لتلك المؤسسة الفاشية، والطلب من المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة العمل على ملاحقتها بصفتها تلك، الى جانب أنها قوة غازية احتلالية.

الاستخفاف بالمتغيرات في دولة الكيان العنصري، ومؤسستها الأمنية، واستمرار التنسيق معها كأن شيئا لم يكن، هو تعبيد الطريق للفاشية الجديدة للسير نحو مشروعها العام.

آن أوان خروج الرسمية الفلسطينية من وضع "الاستكانة الانتظارية"، الذي طال زمنه بغير وجه حق وطني...آن أوان الخروج من "حالة التهديد الكلامي" والذي بات مضحكا للفاشيين قبل أهل البلد الأصليين.

ملاحظة: رئيس وزراء الكيان العنصري الساقط في الانتخابات لابيد راسل 50 بلد بيقلهم أن الضفة الغربية "أرض متنازع عليها".. طيب يا ساقط لو قريت اعلان المبادئ، بلاش قرارات الأمم المتحدة والمحكمة الدولية، لعرفت قديش أنك هبيلة مش في السياسة وبس بل في القراءة كمان!
تنويه خاص: مفارقة طريفة، ان يخرج سياسي أردني يدعو بلده الى إعادة العلاقات مع "فصائل المقاومة"..معقول يكون بيقصد فتح بصفتها أكثر تقديما للشهداء خلال العام الجاري آخرهم 4 يوم الثلاثاء الأحمر..الظن انه مش هاي قصده بل من عقد الصفقة الكبرى لبقاء حكم الانفصال...كلام هيك سياسي مؤشر أن هناك شي مش منيح يتم وراء الأبواب!

نتنياهو ..الاعتراف التاريخي لـ "مخرب تاريخي"!

كتب حسن عصفور/ تحت ضغط الارتعاش من المغادرة النهائية للمسرح السياسي في دولة الكيان العنصري، أعلن بنيامين نتنياهو، رئيس "حكومات متلاحقة"، بأنه نجح في "تدمير اتفاق أوسلو" بالعمل وليس بالكلام، وعليه سيعمل بذات المنهج في اتفاق "ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، محاولة لشراء اصوات "الفاشيين الجدد" الصاعدين بقوة في مشرح الحدث السياسي.

منذ عام يونيو 1996، عندما تم انتخاب نتنياهو رئيسا لحكومة دولة الاحتلال على حساب شمعون بيريز، كان واضحا وبلا أي جهد فكري – سياسي، بأن "اتفاق إعلان المبادئ – أوسلو" 1993 بين منظمة التحرير وإسرائيل وصل الى نهايته، لأن الحاكم الجديد، قاد قبل انتخابه أوسع "تحالف شر" سياسي، ومن "أطراف مختلفة" يهودية، فلسطينية وإقليمية برعاية "الفريق اليهودي – الصهيوني" في الخارجية الأمريكية برئاسة دينس روس، من اجل وقف العمل بذلك الاتفاق.

جوهر حرب غالبية يهودية –صهيونية، لاتفاق أوسلو، أنهم اعتبروه "تخلي تاريخي" عن جوهر الفكر التوراتي التهويدي في الضفة والقدس، وبالتالي كسرت "الرواية" التي بها يبررون مشروعهم "الاحلالي" في فلسطين، ووجدوا في الليكود بقيادة نتنياهو – شارون، قاطرة التدمير لذلك، فكانت أوسع عملية تحريض ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه اسحق رابين، وصلت بهم وضع شعار "النازي" على صوره خلال مظاهرة ضمن عشرات آلاف، أدت مباشرة الى اغتياله برصاص من أحد أعضاء "تحالف الشر".

الاعتراف "التاريخي" لـ "المخرب التاريخي" لأول فرصة حقيقية لـ "بناء سلام" يضع حدا لصراع طال أمده، قد لا ترى النور السياسي في المدى المنظور دون حروب تفرض منطقها "التسووي"، خاصة وأن التركيب السياسي في دولة الكيان العنصري، يتجه لبناء نظام "الفاشية اليهودية"، بغالبية لم تكن منذ 1948، هو شهادة "براءة سياسية" كاملة لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، والزعيم التاريخي الخالد المؤسس ياسر عرفات.

"الاعتراف التاريخي" لـ "المخرب التاريخي"، بأنه سبب "دمار فرصة بناء السلام الممكن"، رسالة سياسية جديدة، لمعرفة حقيقة مشروع "أدواته المستخدمة" فلسطينيا التي كانت عاملا مساعدا في "الهدف السياسي" الذي أراد، وبأن قنوات "العداء" لمحاولة "الحل الممكن"، لم تكن بغالبها منطلقا "وطنيا صافيا"، بل خدمة لمشروع مقابل، تم أحذ ثمنه في سنوات لاحقة، ولا زالوا ينتظرون بقية الثمن السياسي بديلا موازيا للوطنية الفلسطينية.

"الاعتراف التاريخي" لـ "المخرب التاريخي"، رسالة سياسية الى الرئيس محمود عباس وفريقه الحالي، أو من كان يقف معه خلال فترة 2000- 2004، بأن العقبة كانت في موقف الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات، بما تقدم به في قمة كمب ديفيد وما تلاها، وتساوق البعض منهم مع "المؤامرة الأمريكية"، بنقل مسار الحقيقة السياسية من أن المتهم الأول هم قادة الكيان (باراك شارون - نتنياهو)، الى المؤسس الخالد.

"الاعتراف التاريخي" لـ "المخرب التاريخي"، رسالة واضحة تماما الى "الرسمية الفلسطينية" (منظمة وسلطة)، أن انتظار بروز "شريك إسرائيلي سياسي" لصناعة "سلام ممكن"، ليس سوى "الوهم السياسي" الذي يضيع "حقا سياسيا" للشعب الفلسطيني، بتأخير ما يجب أن يكون لفك الارتباط السريع وفقا لما تم تقريره، والانتقال العملي لتكريس دولة فلسطين فوق أرض فلسطين.

"الاعتراف التاريخي" لـ "المخرب التاريخي"، رسالة سياسية ناطقة الى "الأشقاء العرب"، ممن تساوقوا مع "الرواية الأمريكية – اليهودية" بأن الطرف الفلسطيني بقيادة ياسر عرفات، هو من أضاع فرصة بناء السلام، ومن تلك "الخدعة الكبرى" تسللوا للهروب من الالتزام بما تعلمه أطفال الأمة في زمن سابق، بأن فلسطين قضية العرب الأولى والمركزية، ونالت من الكلام ما لم تنله قضية أخرى.

"الاعتراف التاريخي" لـ "المخرب التاريخي"، رسالة سياسية الى الإدارة الأمريكية، أي كان لونها، احمرا أزرقا، لا يهم، أن "كيانهم الخاص" المعروف باسم إسرائيل، هو من لا يبحث سلاما ولن يصنعه ابدا، وتلك شهادة من كان حاكما لأطول زمن ممكن.

"الاعتراف التاريخي" لـ "المخرب التاريخي" نتنياهو، رسالة تنبيه واضحة أن القادم هو انتاج نظام كاره لـ "الآخر"، أي "آخر"، وبداية لعصر جديد من نشر "الإرهابية الاستعمارية"، و"الإرهابية السياسية" داخل الكيان وضد فلسطين، وكل من ليس موافقا على "مشروع التهويد التوراتي" في فلسطين وما حولها.

"الاعتراف التاريخي" لـ "المخرب التاريخي" رأس حربة "الفاشية اليهودية الجديدة" نتنياهو، إعلان بلا رتوش، أنه لا خيار غير خيار الذهاب الى "فلسطنة" الفعل العام كيانا ومؤسسات وموقفا، دون أوهام سياسية لن تأت في زمن منظور.

ملاحظة: مندوبة بلاد "اليانكي" رأس الحية العام بتقلك كل قرارات الأمم المتحدة ضد "البوبو الأمريكاني إسرائيلو" لا قيمة لها...طيب يا فصيحة ليش ليل نهار بتتنقلي من غرفة لغرفة تقنعني دول العالم بالتصويت ضد روسيا عشان "النونو اليهودي" الأوكراني..شو بدك بالشغلة ما دام هيك..خليك بالبيت اريح لك وأكيد أريح للبشرية كلها..نيلة تنيلك انت ورئيسك الفاقد.

تنويه خاص: طرافة موعد "قمة العرب" تصادفها مع تاريخ "وعد بلور" الثاني من نوفمبر..اللي أنشا "سرطانية سياسية سامة"..معقول يرد العرب بـ "يوم فلسطين" في الجزائر.. بدكم الصحيح لا..اذا رؤساء وملوك مش لاقيين وقت يحضروها بدكم منها تطلع "عسل سياسي" ..لو صح لكم "دبس سياسي" ارقصوا مع هيك حكام.

نموذج أمريكا في العراق ولبنان هل يطبق على "وزراء إرهابيين" في إسرائيل؟!

كتب حسن عصفور/ سريعا، اتفق بنيامين نتنياهو مع زعيم "القوة اليهودية" الفاشية إيتمار بن غفير، على "تفاهمات أولية" لتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، جوهرها توسيع البعد الاستيطاني في الضفة والقدس، بمختلف مظاهرة، بناء وتشريع وطرق التفافية جديدة، من أجل ما يسمونه "ضمان أمن المستوطنين" وحركتهم، بذلك يكون أول مكونات الحكومة القادمة، فصيل إرهاب صريح، لا يحتاج لبحث وتنقيب.

مسار نتنياهو، يتجه كليا الى بناء التحالف الحكومي وفقا لنتائج الانتخابات، بمشاركة رسمية من تنظيمات عنصرية – إرهابية واضحة التكوين، ليس فقط بكون برامجها المعلنة، وممارستها الواضحة، بل هي رسميا جزء من "منظومة الاستيطان" المعرف قانونا وفق الشرعية الدولية، بأنه "غير شرعي"، ولذا كل

منتجه ينطبق عليه ذات الوصف القانوني، الى جانب أفكارهم العنصرية التطهيرية الإرهابية، وهي معلنة دون أي مواربة بل يفتخرون بها.

ومع تسريبة إعلامية نسبت للسفير الأمريكي توم نايدس في تل أبيب، حول عدم اعتماد نتنياهو على بن غفير وسموتريتش في التشكيل الحكومة، جاء الرد سريعا من الفاشي رئيس "اليهودية المتدنية"، بمطالبته واشنطن عدم التدخل في الشأن الإسرائيلي، وعليها أن تحترم "نتائج الانتخابات الديمقراطية".

الرد "السموتريتشي"، يمثل أول صفعة للإدارة الأمريكية لو صمتت على ما جاء في بيانه، وذلك ما يفتح التساؤل حول شكل العلاقة المستقبلية مع حكومة نتنياهو، والتي ستضم فيما تضم، بعيدا عن مسميات الحقائب الوزارية وتقسيمها، قوى إرهابية – استيطانية صريحة، وتحديدا "القوة اليهودية" بزعامة بن غفير، و "اليهودية الدينية" بزعامة سموتريتش، وهل ستذهب الى تطبيق ما تطرق له البعض حول التعامل معهما رسميا.

والسؤال سينطلق من نموذجين تتعامل معهما الإدارة الأمريكية، العراق ولبنان، فبعد الانتخابات وتشكيل حكومة في كلا البلدين، أعلنت أمريكا أنها لن تتعامل مع وزراء في حكومة "السوداني" بالعراق، باعتبار أنهم ينتمون الى "فصائل إرهابية"، رغم العلاقة الخاصة والمميزة مع رئيس الحكومة ذاته.

وفي لبنان، لا تتعامل الإدارة الأمريكية نهائيا مع أي من وزراء "حزب الله"، رغم أن البرلمان اللبناني منتخب "ديمقراطيا"، بل ان واشنطن تفتح كل خطوطها وقنواتها لحزب الكتائب و"القوات اللبنانية" وكلاهما ارتكب أعمال إرهابية (ليست ضد اليهود طبعا)، بل ضد الفلسطينيين وصلت الى اعتبارها "جرائم حرب"، لكنها لا تطبق ذات المعيار فيما يتعلق بوزراء "حزب الله" على كلا الحزبين.

أمريكا، في العراق ولبنان، لم تهرب الى صيغ التفافية لتطبيق قرارها بعدم التعامل مع أي جهة، تعتبرها هي إرهابية، بعيدا عن الحق السياسي من عدمه في تصنيفها، وهل هو كذلك أم لا، وضمن أي قانون أو مرجعية قانونية لذلك، رغم انها استخدمت "التحالف الشيعي" الحاكم في العراق كقوة مركزية لتمرير مشروعها لتدمير نظام الرئيس صدام حسين، ولعبت دورا محوريا في سن

دستور طائفي، ونقلت النموذج اللبناني الى الدستور العراقي لتوزيع مناصب الحكم الثلاثة، رئيس دولة كردي، رئيس حكومة شيعي ورئيس برلمان سني، وينطبق ذلك على مفاصل النظام العام.

هل ستذهب أمريكا الى أن تعيد صياغة موقفها في التعامل مع "قوى إرهابية" في الحكومة الإسرائيلية القادمة، وتفرض ذات القواعد التي تحكم علاقتها بالحكومة اللبنانية وكذا العراقية، بأنها لن تتواصل مع قوة متسمة بـ "الإرهاب"، الى جانب أنها تمثل المستوطنين بشكل رسمي، المتناقض مع الموقف الأمريكي "العلني"، أم انها ستجد "طرق التفافية" لفتح باب علاقة مع تلك القوى الإرهابية اليهودية – الاستيطانية.

ورغم أن غالبية "يهود أمريكا" مصابين بقلق كبير من نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، ويرونها تهديد على مستقبل دولة الكيان، لكن ذلك "القلق العلني" قد لا يجد له مفاعيل عملية في سلوك الإدارة الأمريكية، لو قرر نتنياهو بغير ما تريد منه، بتوزير ممثلين عن "الإرهاب اليهودي الاستيطاني".

التأثير على موقف أمريكا في طريقة التعامل مع الحكومة الإسرائيلية المقبلة ينطلق من تشكيل قوة ضغط حقيقية، فلسطينية عربية، تضع الأمر أمام "مصالح مقابل مواقف"، وهو ما لا يبدو ممكنا ضمن مسار علاقات عربية تندفع نحو ترسيخ علاقتهم مع تل أبيب، بل ربما يرى البعض أن "نتنياهو خيرا لهم في مواجهة إيران".

وبعيدا، عن تحقيق "الرغبة السياسية" بمحاصرة "فاشيي حكومة نتنياهو" القادمة، فذلك لا يجب أن يقيد حركة الفعل الرسمي الشعب الفلسطيني للذهاب الى المؤسسات الدولية لوضع تلك المنظمات على "قوائم الإرهاب"، وكلما اسرعت كلما كان أنجح وطنيا.

الطرق كلها تؤدي الى محاصرة "الإرهابية اليهودية القادمة" قانونيا، ولكن رصاصة الانطلاقة عمليا تبدأ من رام الله، لا غيرها...

ملاحظة: من فوائد سقوط صاروخ أوكراني في بولندا، انه فضح حقيقة زيلينسكي المعين رئيسا لأوكرانيا، لما أصر انه "صاروخ روسي"..فكشف

"ولدنته" امام الدنيا كلها..شكله زيلسنوك مفكر حالة التاجر شالموك..أيامك قربت!

تنويه خاص: تسريبات البيت الأبيض والخارجية الأمريكانية، انه مالهمش علاقة بقرار وزارة العدل حول تشكيل فريق تحقيق بجريمة حرب اعدام الصحفية شيرين أبو عاقلة شكل من اشكال "النذالة السياسية" المغلفة بجبن لا يستقيم مع "هيبة" بلد مسمي حاله كبير..إخص عليكم!

وحدة "فتح".. الكلمة الأولى لمواجهة "الفاشية الدينية اليهودية" والبديل المنتظر!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك كثيرا من "ترف الوقت" امام قيادة حركة فتح لتبقى واقفة متفرجة على تطور الأحداث، دون ان تذهب الى تغيير شامل في سلوكها العام، الوطني والتنظيمي، بعدما أصبحت "الفاشية الدينية اليهودية" حكما وحكومة في الكيان العنصري، ببرنامجها التهويدي الشمولي المكثف في الضفة والقدس، وتعزيز الحالة الانفصالية في قطاع غزة.

لا أسرار في المشروع المعادي جذريا للوطنية الفلسطينية، ولم يعد الأمر بحاجة لترقب وانتظار، او الدخول في "نفق الوهم" بأن ذلك ليس سوى "كلام انتخابي" يزول مع أول ضوء في اليوم التالي، فما حدث بعدما تأكد فوز "التحالف الفاشي الديني"، تنامي عدوانيتهم ولخصها بشكل مكثف "نجمهم الساطع" بن غفير (كاهانا ب)، وللمرة الأولى يخرج منهم من يعلن بأنهم ذاهبون لتغيير "الوضع القائم" في الحرم القدسي، الى جانب تعزيز مشروعهم التوراتي.

والاعتقاد، ان أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي (الغرب الاستعماري العام) سيكون قوة كابحة لـ "تحالف الفاشية الدينية" في الكيان، ليس سوى اتكالية هروبية، لن تصل أبدا في ظل الخمول العام، ودون ان تهتز السكونية الكفاحية التي سادت طويلا.

اهتزاز "السكونية الكفاحية" تبدأ من الذهاب عمليا نحو ترتيب "البيت الفتحاوي" بكامل محتوياته، بعيدا عن حسابات الصغار، ودون البحث عما يصيب الحركة صاحبة الرصاصة الأولى بما ينهك قوتها وحضورها، وتجارب السنوات الماضية كافية لتصبح دليلا لا يحتاج "قاموسا ناطقا" لشرح مفردات مرحلة ظلامية سادت وطال زمنها.

الحديث عن مواجهة المشروع التهويدي العام، كلمته الأولى تنطلق من حركة فتح، بصفتها عامود الثورة ورافعتها، وحاملة مشروع الوطنية، وهي دون غيرها جداره الواقي، وأي هوان بها لا ينحصر بذاتها، بل سيصيب جسد المشروع العام، وكل ما مضى كاشفا لتلك الحقيقة السياسية.

جوهر المسألة، والتي يجب أن تقف أمامها قيادة فتح، هل تعتقد أن "التحالف الرباعي الفاشي" سيجد وقتا ليميز بين أبناء الحركة، ويضع علامة ملونة لهذا أو ذاك، وهل تعتقد أنها بوضع الحركة الراهن – الواهن، يمكنها أن تقف "سدا" لمواجهة ما بدأ معلوما من مشروع عدواني مركب.

موضوعيا، لا خيار لقيادة حركة فتح، سوى البحث بكل السبل لإزالة كل ما أصابها مرضا أقل من انقسام، وأكثر من "تململ تنظيمي"، وموضوعيا عاشت فتح في ظروف سابقة حالات كان أكثرها تأثيرا سلبيا في حينه، ما عرف بانشقاق "فتح الانتفاضة" 1983، ولكن القيادة التاريخية بزعامة الخالد المؤسس ياسر عرفات، لم تقف متفجرة على الحدث الخطير، وواصلت العمل الى أن عاد غالبية الذين "تورطوا" بتضليل الشعارات و"النوايا الحسنة" في حينه، دون ان تنصب محاكم تفتيش لمن اختلفوا، وأصروا أن يكونوا "فتح" ولا سواها فصيلا، فـ "من كان بلا خطيئة فليرجمهم برصاصة".

مواجهة المشروع المعادي، دون أن تستعيد حركة "فتح" وضعها، وترتيب شأنها، وتعزز وحدتها الداخلية، بلا حسابات ضيقة، يصبح ذلك "كلاما مخروما" لا قيمة عملية له، بل لن يكون محل ثقة وطنية، فمن لا يستطيع انهاء إشكالية خاصة لا يمكنه أبدا ان يتمكن من التصدي لما هو أخطر.

دون وحدة فتح وتصليب شأنها بمختلف جوانبها لا يمكنها أبدا، عرقلة "المشروع التمثيلي البديل"، الذي ينتظر بقوة دفع ليست فلسطينية، ليست مجهول الهوية، تعمل بما يمكنها ليكون حاضرا في لحظة صفرية.

"المسألة الفتحاوية" لا تتعلق بمنتسبيها فحسب، بل هو شأن عام، لما للحركة من مكانة ودور وأثر على المشروع الوطني، وقيادتها المؤسسة الرسمية التمثيلية، منظمة ودولة في الطريق.

ملاحظة: قيام إدارة مستشفى "عين كارم – هداسا" الإسرائيلية بفصل الطبيب أحمد محاجنة، لأنه مارس دوره الإنساني الذي تعلمه، قبل أن يكون ابن بلد محب لأهله، وقدم قطعة "حلويات" للفتى المصاب محمد أبو قطيش...حيثيات الفصل ورقة إثبات لـ "عنصرية متحولة" مش محتاجة شرح ابدا!

تنويه خاص: فرحة الشباب العربي بفوز فرقهم بكأس العالم، شي ممتع وممتع جدا، لكن اللي مش ممتع نهائيا أن تتحول "الأفراح" الى شغب في بلاد استقبلتهم وحملوا جنسيتها..الوطنية لا ثمن لها..لكن الحذر مهم جدا لأنه التطرف غير الذكي ينتج "عنصرية"..بدها شوية انتباه!